المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية: تحديث

الوثيقة: EB 2022/137/R.6

بند جدول الأعمال: 4(ب)(2)

التاريخ: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على وثيقة سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية: تحديث.

الأسئلة التقنية:

Jyotsna Puri
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
البريد الإلكتروني: j.puri@ifad.org

Tom Mwangi Anyonge
مدير بالإنابة
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: t.anyonge@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي ii
أولا- مقدمة: لماذا تحديث السياسة؟ 1
ثانيا- الشعوب الأصلية 3
ثالثا- خبرة الصندوق والدروس المستفادة 5
رابعا- مبادئ الانخراط 7
خامسا- نظرية التغيير 9
سادسا- تنفيذ السياسة 10

الملاحق

الملحق الأول- أدوات تنفيذ السياسة 11
الملحق الثاني- بيانات موجزة عن الاستراتيجيات القطرية، والمشروعات الممولة من الصندوق، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية 16
الملحق الثالث- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة 21

موجز تنفيذي

1- في عام 2009، اعتمد المجلس التنفيذي سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية بهدف تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق في انخراطه مع الشعوب الأصلية.

2- وبعد أكثر من عقد من تنفيذ السياسة، وفي ضوء الخبرة والدروس المستفادة على الأرض، التزم الصندوق بتحديثها في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وكان هذا الالتزام مدفوعا بعدد من التغييرات الهامة في الصندوق وفي السياق العالمي. واستجابة لهذه التغييرات، جرى تحديث السياسة بهدف تعزيز دور الصندوق في مناصرة قضايا الشعوب الأصلية.

3- وتدعو السياسة المحدثة إلى نقلة نوعية بحيث يعمل الصندوق الآن مع الشعوب الأصلية كشركاء متساوين يساهمون في المشاركة في وضع الاستراتيجيات ويصممون الاستثمارات ويرصدونها لتحسين سبل عيشهم استنادا إلى وجهات نظرهم الخاصة بهم.

4- ويُقترح أن يكون منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق مدخلا للعمل مع الشعوب الأصلية على جميع المستويات، وأن يكون مرفق مساعدة الشعوب الأصلية كأداة للعمل مباشرة مع مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها، مكملين استثمارات الصندوق في شكل قروض ومنح.

5- وبتقديم معلومات محدثة عن وضع الشعوب الأصلية والاستجابات لتحدياتها القديمة العهد والناشئة حديثا، من خلال أدوات الصندوق، تعتمد السياسة المحدثة أيضا على الميزة النسبية للصندوق في التدخلات المتعلقة بتغير المناخ.

6- ووُضع التحديث بالتشاور مع أعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية المنتمين للشعوب الأصلية في الصندوق، ويأخذ في الاعتبار التوصيات الموجهة إلى الصندوق من منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

أولا- مقدمة: لماذا تحديث السياسة؟

1- التزم الصندوق في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بتحديث سياسته بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. وكان هذا الالتزام مدفوعا بعدد من التغييرات الهامة في السياق العالمي وفي الصندوق كما يبين أدناه.

2- **السياق المتغير للصندوق.** منذ أن بدأ الصندوق عملياته في عام 1978 والشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الريفية من البلدان النامية تندرج ضمن المجموعات المستهدفة الصريحة لاستثماراته، بموجب المبدأ التوجيهي التالي لسياسة الاستهداف في الصندوق: "إن الصندوق، في كل الظروف التشغيلية: سيشمل المجموعات المهمشة مثل الأقليات والشعوب الأصلية، ويلبي احتياجاتها المخصوصة."

3- وفي عام 2009، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية بهدف تعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق في انخراطه مع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية.

4- وفي عام 2011، ولتحويل التزامات سياسة الصندوق إلى عمل، أنشئ منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق بهدف تعزيز الحوار بين الشعوب الأصلية، وموظفي الصندوق، ودوله الأعضاء. ومنذ إنشائه، ساعد منتدى الشعوب الأصلية على رصد تنفيذ السياسة وساهم في التوجه الاستراتيجي لانخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية. وجرى الاعتراف بذلك تكرارا كممارسة جيدة من قبل منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وضمِن منتدى الشعوب الأصلية مشاركة الشعوب الأصلية في المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق. وساهمت الشعوب الأصلية أيضا بمدخلات في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025. والصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تدرج التزامات وأهداف بشأن الشعوب الأصلية في وثائقها المؤسسية.

5- ومنذ عام 2006، نفذ الصندوق خمس دورات من دورات مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وهو أداة تمويل مبتكرة يمكن للمجتمعات المحلية لشعوب الأصلية استخدامها لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها. وقد ولّدت الخبرة التي اكتسبها الصندوق من خلال تنفيذ مرفق مساعدة الشعوب الأصلية عددا من الدروس المستفادة التي جرت مراعاتها في هذه النسخة المحدثة من السياسة.[1]

6- وفي عام 2021، حدّث الصندوق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لديه التي تنطبق على جميع استثمارات الصندوق وعملياته غير السيادية، بما في ذلك المساعدة التقنية. وهذه تشمل المعيار 4 بشأن الشعوب الأصلية، والمعايير الأخرى ذات الصلة بشأن حفظ التنوع البيولوجي، والتراث الثقافي، وإعادة التوطين المادي والاقتصادي.

7- لقد تطور الإطار الاستراتيجي للصندوق على مدى العقد الماضي. ويضمن تحديث السياسة هذا الاتساق والتماسك مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، واستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025، واستراتيجية التنوع البيولوجي في الصندوق للفترة 2022-2025، وخطة عمل الصندوق بشأن التغذية 2019-2025، وخطة عمل الصندوق الخاصة بالشباب الريفي، وسياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن الاستهداف المنقحة، وسياسة المنح العادية، واستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2024، واستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق، واستراتيجية الصندوق للانخراط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسياسة الاستهداف في الصندوق (قيد التحديث حاليا).

[1] انظر الملحق الثالث والذيل الثالث.

8- وقد تعلّم الصندوق من خلال تطبيقه للسياسة الحالية أن العمل المباشر مع الشعوب الأصلية على جميع المستويات يُحسن الأثر، والملكية القطرية، واستدامة سبل العيش المستندة إلى منظور الشعوب الأصلية، ويحد من النزاعات والمخاطر. وتعلّم الصندوق أيضا أن: (1) من المطلوب إيلاء اهتمام أكبر لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق؛ (2) المشروعات تحتاج لأن تُدعم بنظم قوية للمساعدة التقنية والرصد؛ (3) تطبيق عمليات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة هام من أجل تحسين الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (4) دور الصندوق على المستوى الوطني بشأن الانخراط في السياسات القطرية يمكن أن يكون ناجحا للغاية عندما تقوده الشعوب الأصلية مباشرة، ويدعمه الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

9- وبينما تحقق الكثير حتى الآن، يلزم المزيد من الجهود لإشراك الشعوب الأصلية بشكل منهجي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتطبيق منهجيات ومبادئ الانخراط المناسبة بطريقة منهجية في المشروعات الممولة من الصندوق في الأماكن التي تعتبر موطنا للشعوب الأصلية، وقياس النتائج والأثر.[2]

10- وتمثلت إحدى التوصيات التي اتفق عليها خلال الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى الشعوب الأصلية في عام 2021 في ضمان إعداد نسخة منقحة من سياسة الصندوق بالتشاور مع الشعوب الأصلية وفي شراكة معها. ويراعي تحديث السياسة هذا النتائج التي تنبثق عن التقييم التجميعي بشأن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق، بالإضافة إلى التوصيات التي وجهها منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية إلى الصندوق.[3]

11- **وعلى المستوى العالمي:** تسلط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على الحاجة إلى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية في حيازة الأراضي، والأقاليم، والموارد من خلال نهج متكامل للتنمية الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية في إطار لحقوق الإنسان.

12- لقد أنشئت آليات مؤسسية عالمية لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية مثل منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (2000)، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية (2001)، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (2006). وعلى مدى السنوات الـ20 الماضية، جرى الاعتراف بشكل متزايد بحقوق الشعوب الأصلية من خلال اعتماد صكوك دولية مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، الذي أعقب اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية رقم 169 (1989)، وصكوك أحدث مثل اتفاق Escazú في عام 2021.[4]

13- وبعد اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، أحرز الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية تقدما كبيرا مع الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2015 - المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، واعتماد الجمعية العامة لـ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ونداء عمل عام 2020 من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،[5] واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

[2] انظر الملحق الثالث.
[3] انظر الذيل الخامس.
[4] انظر الذيل السابع.
[5] سيستجيب الصندوق لنداء خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية للعمل من خلال ضمان: (1) مشاركة أكثر تنظيما للشعوب الأصلية في العمليات والمبادرات التي تؤثر عليها؛ (2) تعزيز الإجراءات الموجهة على المستوى القطري لدعم حقوق الشعوب الأصلية، والتعلم من الممارسات الجيدة؛ (3) تعزيز نظامه للرصد والتقييم عن طريق تصنيف البيانات الخاصة بالشعوب الأصلية.

14- ويؤكد اتفاق باريس (2015)، بما في ذلك إنشاء المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، ومنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، والاهتمام الموجه إلى العدالة المناخية، على الدور الذي لا غنى عنه والذي تلعبه الشعوب الأصلية في تحقيق الاتفاق.

15- وفي عام 2021، أقرّ مؤتمر قمة النظم الغذائية بالمساهمة الحيوية للنظم الغذائية للشعوب الأصلية بإنشاء التحالف الخاص بالنظم الغذائية للشعوب الأصلية.

16- وفي يوليو/تموز 2022، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان. وهذه مجرد أحدث المعالم الرئيسية على المستوى العالمي،[6] والتي ساهمت هذه السياسة في تحقيقها. كما تطورت السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن الشعوب الأصلية بين وكالات الأمم المتحدة.[7]

17- **دور الصندوق كمناصر لحقوق الشعوب الأصلية.** إن تطور هيكلية المعونة العالمية، ومصادر تمويلها المتنوعة، بما في ذلك القطاع الخاص، وتجزئتها بين آليات تنفيذ مختلفة، يجعل من الضروري بشكل أكبر أن يضمن الصندوق وصول الشعوب الأصلية إلى هذه الموارد.[8] وُينظر إلى الصندوق تقليديا كمناصر لحقوق الشعوب الأصلية، ويعزز تحديث السياسة هذا ذلك الدور.

18- وتحدد هذه السياسة الحاجة إلى تحول في الخطاب السردي داخل الصندوق، حيث يعمل الصندوق مع الشعوب الأصلية كشركاء أفقيين. وتقدم السياسة بيانات محدثة عن الشعوب الأصلية، وتلخص التحديات التي تواجهها. وبينما تعيد السياسة التأكيد على مبادئ الانخراط التسعة للسياسة السابقة، فإنها تقوم بتعزيز الروابط مع مجالات التعميم ذات الأولوية للصندوق، وتقدم مبدأ جديدا للعمل في مجالي السيادة الغذائية والأمن التغذوي. وتبني السياسة على الميزة النسبية للصندوق في مجال تغير المناخ، ومهمته الفريدة المتمثلة في القضاء التام على الفقر في المناطق الريفية. وتوضح بأن المعرفة لدى الشعوب الأصلية تقدم مسارات حصيفة ومنصفة ممكنة للتنمية في العديد من البلدان النامية. ويُقترح أن يكون منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق مدخلا للعمل على جميع المستويات. وتوصي السياسة بأن يستخدم منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق لتعزيز تمثيل الشعوب الأصلية في هيكل حوكمة الصندوق، وكذلك على المستوى القطري. وتقترح بأن يعمل الصندوق مع الشعوب الأصلية بشكل وثيق في المشاركة في خلق الاستثمارات من أجل تحسين سبل عيشها.

ثانيا- الشعوب الأصلية

19- مصطلح "الشعوب الأصلية" هو قاسم مشترك لأكثر من 476 مليون شخص، يمثلون نسبة 6.2 في المائة من سكان العالم. وتعيش الشعوب الأصلية في أكثر من 90 بلدا، ويعيش ما يقدر بنسبة 70.5 في المائة منها في إقليم آسيا والمحيط الهادي. ويتحدث أفرادها حوالي 000 4 لغة من أصل 700 6 لغة متبقية في كل أنحاء العالم. وتشغل الشعوب الأصلية ونظم سبل عيشها وهي – الزراعة، والرعي، والزراعة المتنقلة، والزراعة التناوبية، وصيد الأسماك، والصيد، وجمع الثمار، 25 في المائة من مساحة أراضي العالم، مع حوالي 40 في المائة من جميع المناطق الأرضية المحمية والمناظر الطبيعية السليمة إيكولوجيا، حيث حفظت 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي على سطح الأرض.

[6] انظر الذيل السابع.
[7] انظر الذيل السابع.
[8] يعتبر تعهد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتوجيه 1.7 مليار دولار أمريكي إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعمل الصندوق.

20- ولا يتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تعريفا عاما لمصطلح "الشعوب الأصلية".[9] وبالاتساق مع الممارسة الدولية ولأغراض هذه السياسة، يستخدم الصندوق تعريفا عمليا للشعوب الأصلية استنادا إلى ما يلي:

- الأولوية الزمنية فيما يتعلق بشغل الأقاليم المحددة واستخدامها؛
- الإدامة الطوعية للتميز الثقافي الذي يمكن أن يتضمن جوانب اللغة، والتنظيم الاجتماعي، والدين والقيم الروحية، وأساليب الإنتاج، والقوانين، والمؤسسات؛
- التعريف الذاتي، فضلا عن اعتراف المجموعات الأخرى أو السلطات الحكومية بها كمجموعة متميزة؛
- المرور بتجربة قهر، أو تهميش، أو نزع الملكية، أو إقصاء أو تمييز.

المسائل والتحديات

21- تواصل الشعوب الأصلية في كل مكان مكافحة التمييز وعدم الاعتراف بحقوقها الجماعية، وتعاني من انتزع ملكية الأراضي، وتبعات تغير المناخ وجهود الحفظ. وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 الفقر والجوع لدى الشعوب الأصلية، التي تعاني أصلا من الضعف بسبب استغلال أراضيها ومواردها، الأمر الذي أثر بشدة على نظمها الغذائية المستدامة، وسبل عيشها، وظروفها الصحية.

22- **الفقر والرفاه.** تواصل الشعوب الأصلية العيش في فقر وفقر مدقع. وهي تمثل ما نسبته 18.7 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين يُعرَّفون بأنهم الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 ضاعفت من التحديات وأوجه عدم المساواة التي تواجهها الشعوب الأصلية، فقد أظهرت للعالم أيضا قدرتها المذهلة على الصمود في التصدي للجائحة من خلال آليات الحماية المحددة ذاتيا، ونظمها الغذائية والتجارية الأصلية، وطب الأجداد، ونظم الحوكمة.

23- **الأقاليم، والموارد، والمدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية.** أراضي الأجداد هي مصدر الهوية الثقافية، والروحية، والاجتماعية، والسياسية للشعوب الأصلية، وأساس نظم المعرفة التقليدية. وعلى الرغم من أن حقوقها في الأراضي، والأقاليم، والموارد معترف بها في البند 26 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تواجه الشعوب الأصلية تحديات متزايدة في الدفاع عن هذه الحقوق، نظرا إلى أنها تعيش على أراض تضم بعض أكبر احتياطيات العالم من الوقود الأحفوري، والمعادن، والغابات، وتواجه ضغوطا من الطلب العالمي المتزايد على الموارد الطبيعية، وزيادة إزالة الغابات ، والحلول الخضراء لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتقف الشعوب الأصلية على الخطوط الأمامية للتعبير عن معارضتها للصناعات الاستخراجية في أقاليمها. وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، للقتل والتهجير القسري والتهديد. وفي عام 2020، كان ثلث النشطاء الـ227 الذين قُتلوا من قادة ونشطاء الشعوب الأصلية. وأمن حيازة الأراضي والموارد ضروري لإعمال حقوق الشعوب الأصلية في السلام والعدالة.

24- وعززت **نساء الشعوب الأصلية** حقوقهن بقوة باستخدام الأطر الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتعزيز الاعتراف بحقوقهن الفردية والجماعية وحمايتها. ومع ذلك فإن نساء الشعوب الأصلية ممثلات تمثيلا ناقصا بشكل كبير، وضحايا تمييز متقاطع، ويعانين من أشكال عنف غير متناسبة، بالمقارنة مع النساء والفتيات الأخريات.

25- **شباب الشعوب الأصلية** غالبا ما يواجهون اختيارات صعبة بين الحفاظ على جذورهم في مجتمعاتهم المحلية أو السعي وراء فرص التعليم والعمل في المدن البعيدة عن موطنهم. كما يعانون من معدلات انتحار عالية

[9] تستخدم مصطلحات عديدة للإشارة إلى الشعوب الأصلية: المواطنون الأصليون، والأمم الأولى، والقبائل، والأقليات الإثنية، والقوميات الأصلية، والسكان الأصليون، والرعاة، والصيادون والقاطفون، وسكان التلال، وما إلى ذلك.

كثيرا بالمقارنة مع الشباب الآخرين. وهم يواجهون التمييز، ونقص التعليم المناسب ثقافيا بلغاتهم، وارتفاع معدلات الأمية والتوقف عن الدراسة، والبطالة، والسجن، ونقص الحماية القانونية. وبينما يواجهون تحديات متعددة، يقوم العديد من شباب الشعوب الأصلية بإنشاء منظماتهم وشبكاتهم. وعلى المستوى العالمي، يعمل التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية كمنصة لها من أجل ترويج الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه شباب الشعوب الأصلية في سياق الهوية، والحفاظ على المعرفة والحقوق في الأراضي، والأقاليم، والموارد، وحماية نظمهم الغذائية التقليدية. وقد كانت شراكة الصندوق مع حركة الأطعمة المتأنية فعالة في دعم شباب الشعوب الأصلية من أجل الابتكار، وتنويع الإنتاج، وتحسين تسويق منتجاتهم، واستخدام نظم الضمان التشاركي لتوسيم منتجاتهم، وعكس مبادئ الجودة، والتنوع البيولوجي، وحفظ البيئة.

26- **السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والتغذية.** يشكل عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد وحمايتها العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يؤثر سلبا على أمنها الغذائي والتغذوي، وإعمال حقها في الغذاء وفي السيادة الغذائية. وتولي المبادئ التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء اهتماما خاصا لحصول الشعوب الأصلية على الأراضي والموارد الجينية. وفي مؤتمر قمة النظم الغذائية في عام 2021، أعلنت الشعوب الأصلية بأن السيادة الغذائية ضرورية من أجل الأمن الغذائي المستدام. وبالنسبة لها، السيادة الغذائية تعني أن تكون قادرة على إدارة محاصيلها المزروعة أو البرية بطريقة تلبي احتياجاتها الثقافية، والروحية، والاقتصادية، والتغذوية.

ثالثا- خبرة الصندوق والدروس المستفادة

27- منذ إنشائه في عام 1978، دعم الصندوق برامج تنمية ريفية تشارك فيها الشعوب الأصلية كأصحاب مصلحة وشركاء رئيسيين. وعلى مدى السنوات الـ12 الماضية، دعمت نسبة 30 في المائة تقريبا من برنامج الإقراض مبادرات إنمائية تشارك فيها الشعوب الأصلية. وتدعم نسبة 37 في المائة من حافظة الصندوق الحالية مبادرات في مناطق تسكنها الشعوب الأصلية، مع وصول 83 من المشروعات التي يمولها الصندوق إلى حوالي 9 ملايين من أفراد الشعوب الأصلية في 46 بلدا باستثمار من الصندوق تقدر قيمته بحوالي مليار دولار أمريكي، وتعبئة حوالي ملياري دولار أمريكي من التمويل المشترك.[10]

28- ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية[11] هو مرفق يوجهه الطلب وذو نُهج واسعة، وشاملة، ومتعددة القطاعات، ومتكاملة. وتقدم حوكمته وتنفيذه مثالا لأفضل الممارسات في التنمية الموجهة ذاتيا. وقد زود المرفق منظمات الشعوب الأصلية على المستوى الإقليمي بدور قيادي في إدارة البرامج، مساهما في نموها كمؤسسات. وقد تعلم الصندوق مع مرور السنين أن بناء القدرات والتنمية المحددة ذاتيا يمكن تحسينها بشكل كبير من خلال ائتمان المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية على الإدارة المباشرة للموارد. حتى المبالغ القليلة يمكن أن تحدث فارقا كبيرا بالنسبة للمجتمعات المحلية الصغيرة.

> *لقد اعتمدتم في الصندوق سياسة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، وأنشأتم آليات مؤسسية للحوار المستدام مع الشعوب الأصلية، مثل منتدى الشعوب الأصلية والعمليات المتعلقة به، ووضعتم عملكم بشأن الشعوب الأصلية داخل دائرة عملياتكم. كما أنشأتم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وما من وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو مؤسسة مالية دولية أخرى ضاهت هذه الإنجازات.*
>
> *Victoria Tauli Corpuz، المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الشعوب الأصلية*

[10] منذ عام 1979، جرت الموافقة على مشروعات ممولة من الصندوق تستهدف 45 مليونا من سكان الشعوب الأصلية في 57 بلدا باستثمارات من الصندوق تقدر بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي، وتعبئة حوالي 4 مليارات دولار أمريكي من التمويل المشترك. وقد استُثمر حوالي 75 مليون دولار أمريكي في منح تركز على الشعوب الأصلية. ومنذ عام 2006 جرى الاحتفاظ بقاعدة بيانات يتحقق المديرون القطريون من صحة بياناتها بشكل منهجي. انظر الملحق الثاني.

[11] انظر الذيل الثالث.

29- وتشكل المشاورات التي تُجرى من خلال منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق،[12] والعمل على المستوى القطري والشعبي من خلال استثمارات القروض والمنح، النهج الاستراتيجي للصندوق لتحسين سبل عيش الشعوب الأصلية.[13] وقد تعلم الصندوق على الأرض أنه عندما تبني مشروعات التنمية على تميز المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، فإن من المحتمل أن تتحقق الفعالية الإنمائية.

30- وقد اكتسب الصندوق من خلال تنفيذ سياسته مصداقية عالية لدى العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المختلفة. وقد أصبح الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، شريكا ذا مصداقية وموثوقا به، ليس بالنسبة للشعوب الأصلية فقط، بل وأيضا بالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني أيضا.

31- **التقييم التجميعي** الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية[14] قدم أدلة على أنه في مشروعات الاستثمار للصندوق غالبا ما تُجمع الشعوب الأصلية "في كتلة واحدة" مع شباب ونساء الريف تحت شعار "الفئات الضعيفة والمهمشة". وشمل التقييم التجميعي توصية بأن يولي الصندوق اهتماما أكبر في العناصر الرئيسية لتصميم المشروعات، ويقدم دعما كافيا للتنفيذ، مع ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية طوال العملية.

32- ويتعلق درس هام آخر **بمشاركة الشعوب الأصلية في تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات** في وقت مبكر في مرحلة تحديد المفاهيم وعلى طوال دورة المشروع. ودور الشعوب الأصلية في تحديد التحديات التي تواجهها أساسي بالنسبة للتصميم المشترك للحلول الفعالة التي تأخذ في الاعتبار نظم حوكمتها، ومعارف وممارسات الأجداد. وهناك حاجة إلى إضفاء طابع منهجي على هذا النهج.

33- وتعلم الصندوق أن **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة** أداة لزيادة قدرة الشعوب الأصلية على العمل وتعزيز ملكية المجتمع المحلي للاستثمارات، ونتائجها، واستدامتها. وتعزز عمليات الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة الشراكات بين المجتمعات المحلية، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات التمويل، وتمكّن من الحوار والاعتراف المتبادل.[15]

34- ونشأت ممارسات جيدة من **حوارات السياسات القطرية**[16] التي مولها الصندوق في 10 بلدان لدعم الشعوب الأصلية في تحديد أولوياتها. وفي السلفادور، نجم عن حوار السياسات القطري أول خطة عمل وطنية لتنفيذ الوثيقة النهائية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وتبعتها الموافقة على سياسة في عام 2019.

35- وتمكين الشعوب الأصلية من تأمين **حقوقها في الأراضي، والأقاليم، والموارد** أمر أساسي. ومع مرور الوقت، اختبر الصندوق وحسّن نُهجه وأدواته للعمل مع الشعوب الأصلية. وكانت بعض هذه الأدوات ناجحة للغاية في تأمين الاعتراف القانوني بحقوقها العرفية في حيازة الأراضي، والإدارة الجماعية للموارد الطبيعية، والمشاركة في عمليات صنع القرار. وتشمل هذه خطط تنفيذ الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة، والرسم التشاركي للخرائط، ومسارات التعلم، وعمليات التصميم والتنفيذ التشاركية للمشروعات. والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني للجنة الأمن الغذائي العالمي هي أداة هامة أخرى لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

---

[12] انظر الذيل الثاني.

[13] يُذكّر المنتدى الدائم بأنه قبل أكثر من 10 سنوات مضت، أنشأ الصندوق منتدى للشعوب الأصلية شُهد له مرارا بأنه ممارسة جيدة ينبغي لكيانات الأمم المتحدة الأخرى أن تحذو حذوها. تقرير منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (أبريل/نيسان 2021).

[14] انظر الذيل الخامس.

[15] انظر الملحق الثالث.

[16] انظر الذيل الرابع.

36- **وتعدُّ معارف الشعوب الأصلية** التي توفر رؤى هامة في عمليات مراقبة تبعات تغير المناخ، والتكيف معها، والتخفيف من حدتها، والحوار المتعلق بالتنوع البيولوجي من مجالات العمل ذات الصلة الوثيقة في المشروعات الممولة من الصندوق.[17]

37- **مكان الشعوب الأصلية.** في عام 2017، خصص الصندوق قاعة اجتماعات للشعوب الأصلية في مقره تكريما لثقافاتها وهوياتها الغنية. وهي تمثل، باعتبارها مساحة دائمة للشعوب الأصلية داخل الصندوق، التزاما ملموسا بشراكة متينة.

رابعا- مبادئ الانخراط

38- يهدف الصندوق، تماشيا مع رؤيته الاستراتيجية لتحول ريفي شامل ومستدام من أجل القضاء على الفقر وتوليد سبل عيش محسنة وأكثر قدرة على الصمود، واتساقا مع تطور الإطار الدولي، إلى ضمان تمكين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الريفية من تحسين حقوقها، ورفاهها، ومداخيلها، وسيادتها الغذائية، وأمنها التغذوي، وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال تنمية مدفوعة ذاتيا وتستند إلى هويتها، وقيمها الروحية، ومعارفها. ولتحقيق هذه الغاية، سيسترشد الصندوق بالمبادئ التالية:

- **الاعتراف بالثروة التي يمثلها التراث الثقافي والهوية** سيعترف الصندوق بثروة التميز الثقافي للشعوب الأصلية ويبني عليها. وسيساعد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في الاستفادة من معارفها التقليدية، وثقافتها، وقيمها الروحية، ونظم حوكمتها، وأقاليمها، ومواردها، التي تشكل جميعها جزءا من تراثها المادي وغير المادي.
- **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة.** سيدعم الصندوق في عمله مع الدول الأعضاء في المشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية أو تؤثر فيها، مشاركة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في تحديد أولويات التنمية الخاصة بها. وعند تقييم الدول الأعضاء لهذه المشروعات المقترحة، سيتأكد الصندوق مما إذا كان المقترض أو متلقي المنحة قد تشاور مع الشعوب الأصلية للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وسيعتبر الصندوق هذه الموافقة بمثابة معيار للموافقة على المشروع. ولدى تقييم هذه المشروعات، سيتحقق الصندوق مما إذا كانت تتضمن تدابير تهدف إلى: (1) تجنب التأثيرات الضارة المحتملة على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية؛ أو (2) في حالة استحالة تجنبها، التقليل إلى أدنى حد من هذه التأثيرات أو التخفيف منها أو التعويض عنها.
- **تضمن التنمية التي يقودها المجتمع المحلي** الملكية، والالتزام واستدامة الاستثمارات، وزيادة الاعتماد على الذات، وتمكين المجتمع المحلي. وسيوسع الصندوق، من خلال العمل مع الشعوب الأصلية، نطاق نُهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي والتي تتلاءم على نحو خاص مع المنظور الشامل للشعوب الأصلية، ورؤيتها الكونية، حيث تترابط النظم الإيكولوجية، والنظم الاجتماعية والاقتصادية.
- **الأراضي، والأقاليم، والموارد.** سيقوم الصندوق، من خلال الأطر القانونية الدولية وسياسيات البلدان المقترضة منه، وبطريقة تتسق مع سياسة الصندوق تجاه تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن حيازتها، بتعزيز فرص الوصول المنصف للشعوب الأصلية إلى الأراضي، والأقاليم، والموارد، وتحسين أمن حيازتها.[18] وسيقوم بذلك من خلال تعزيز قدرتها على إدارة أقاليمها ومواردها بطريقة مستدامة.

[17] دولة بوليفيا المتعددة القوميات، المشروع رقم 2000002284: تقرير تصميم مشروع برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أكتوبر/تشرين الأول، 2019.

[18] من المحوري بالنسبة لهوية الشعوب الأصلية علاقتها الروحية بأقاليم وموارد الأجداد، والتي تشكل أساس ثقافاتها وسبل عيشها. وتنظم الوصول إلى هذه الموارد وإدارتها قوانين عرفية معقدة يجب على الصندوق أن يكوّن فهما كافيا لها.

- **معارف الشعوب الأصلية**. سيثمّن الصندوق معارف الشعوب الأصلية وممارساتها في المشروعات الاستثمارية، مع إيلاء اهتمام خاص لنقل المعارف عبر الأجيال من المسنين إلى الشباب.[19] وسيعتمد أيضا على هذه الثروات بدعمه لبحوث الشعوب الأصلية بشأن تنوع نظمها القادرة على الصمود وقدراتها على التكيف مع تغير المناخ، وبالتالي تكميل العلوم التقليدية، وتوفير فهم شامل للبيئة، والموارد الطبيعية، والثقافة، والترابط البشري معها.

- **المسائل البيئية وتغير المناخ**. سيساند الصندوق الشعوب الأصلية في تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها على الصمود وفي وضع تدابير للتكيف. كما سيساند الصندوق بشكل متزايد تعبئة التمويل البيئي والمناخي وتوجيهه للشعوب الأصلية من خلال أدواته المختبرة، مثل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، والبرنامج المعزّز للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وأيضا من خلال تعزيز قدرتها على المشاركة في إجراءات تغير المناخ الممولة من مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وربما من القطاع الخاص، والاستفادة منها. وسيدعم الصندوق، في حواره مع الحكومات، مشاركة الشعوب الأصلية في تحديد وتنفيذ السياسات، والبرامج، والإجراءات التي تعزز إدارة الأقاليم واقتصاداتها، مع الحفاظ على موطنها من خلال استراتيجيات الحفظ والتكيف المتجذرة في معارف وممارسات الأجداد.

- **الوصول إلى الأسواق.** سيعزز الصندوق اقتصادات الشعوب الأصلية[20] ومنتجاتها، وسيدعم مؤسساتها المجتمعية، ومبادراتها الاقتصادية، والاعتراف بنظم الضمان التشاركية. وسيولي اهتماما خاصا للتمكين الاقتصادي لنساء وشباب الشعوب الأصلية. وسيقوم بذلك من خلال تحسين فرص وصول منتجات الشعوب الأصلية (بما في ذلك البذور، والمحاصيل، والفاكهة، والخضروات، واللحوم، والحليب، ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية، والمنتجات غير الزراعية) إلى الأسواق، والمعلومات عن السوق، والبنية التحتية، والتكنولوجيا.

- **التمكين.** سيساند الصندوق تمكين الشعوب الأصلية بتوفير موارد لبناء القدرات لتمكينها من التفاعل والتفاوض بكفاءة مع الحكومات المحلية والوطنية، وشركات القطاع الخاص، والأطراف المهتمة الأخرى، لتأمين وإدارة مواردها، وقيادة عمليات التنمية الخاصة بها. وسيُوجه اهتمام خاص إلى الحد من عدم المساواة وتمكين شباب الشعوب الأصلية اجتماعيا واقتصاديا من خلال مبادرات تراعي العلاقات بين الأجيال، لضمان انتقال معارفها، وهويتها، وتقاليدها إلى الجيل المقبل. وستكون المبادرات متماشية مع نهج الصندوق وخطة عمله الخاصة بالشباب.

- **المساواة بين الجنسين.** سيولي الصندوق، كجزء من التزامه بتعزيز أثر برامجه على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اهتماما خاصا لتمكين نساء الشعوب الأصلية[21] عن طريق: (1) توسيع نطاق وصولهن إلى الموارد مثل الأراضي، ورأس المال، والمعارف التقليدية، والتكنولوجيات، وتحكمهن فيها؛ (2) تعزيز وكالتهن، ودورهن في صنع القرار في شؤون المجتمع المحلي، وتمثيلهن في المؤسسات

[19] الشعوب الأصلية حملة معرفة فريدة وحماة التنوع البيولوجي في أجزاء عديدة من العالم. ويعترف بمعرفتهم بشكل متزايد في توفير نظرات ثاقبة هامة في عمليات مراقبة تغير المناخ، والتكيف معه، والتخفيف من حدته، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، بالإضافة إلى الممارسات الطبية البديلة، والخصائص التغذوية للأنواع.

[20] يمثل التوازن مع الطبيعة، والمسؤولية الاجتماعية، والمعاملة بالمثل مبادئ رئيسية مترسخة في معظم ثقافات الشعوب الأصلية في كل أنحاء العالم. وضمان استدامة الموارد هو جزء من النظام الروحي ونظام إدارة الموارد للشعوب الأصلية. وعلى الرغم من أن هذا التوازن يتحول الآن مع الطلب المتنامي من أجل المال، وانتقال عدد متزايد من أفراد الشعوب الأصلية من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج التجاري، تواصل الشعوب الأصلية الحفاظ على رؤيتها لـ "اقتصاد الشعوب الأصلية"، حيث المبدأ الدافع هو التوزيع بدلا من مبدأ التجميع الذي يحكم اقتصاد السوق. ووفقا لرؤيتها، يستند التوزيع إلى قيمة التضامن الجماعي، ويستند التجميع إلى قيمة النزعة الفردية. (Economía Indígena، https://www.territorioindigenaygobernanza.com/web/economia-indigena/).

[21] غالبا ما تعاني نساء الشعوب الأصلية من تمييز ثلاثي: كنساء في بلدانهن، وكأفراد من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وكنساء في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

المحلية؛ (3) الاستفادة من إمكاناتهن غير المستغلة في تحقيق التنمية المستدامة بالاعتراف بدورهن كمشرفات على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وحاملات لنظم غنية من المعارف التقليدية.

- **السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والتغذية.** بما يتماشى مع توصيات مؤتمر قمة النظم الغذائية، سيساهم الصندوق في ضمان حماية وحفظ النظم الغذائية للشعوب الأصلية، التي تترابط بقوة مع وصولها الآمن إلى حقوقها في أراضيها، وأقاليمها، ومواردها الطبيعية، بالإضافة إلى رفاهها الثقافي، والاجتماعي، والروحي. وسيعزز الصندوق في استثماراته ما يلي: (1) مصادر الأغذية المحلية والمتنوعة، والممارسات الثقافية والاجتماعية المتصلة بجمع الأغذية وإنتاجها؛ (2) ممارسات الإدارة الزراعية الإيكولوجية والإقليمية؛ (3) توافر الأغذية المغذية والمتنوعة، وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، واستهلاكها، بما في ذلك الأنواع المهملة وغير المستغلة ، وحماية جيناتها.

39- وسيلتزم موظفو الصندوق بهذه المبادئ عند صياغتهم للاستراتيجيات القطرية، وفي حوارات السياسات، وفي جميع مراحل دورة المشروع.

خامسا- نظرية التغيير

النتيجة الإنمائية	بحلول عام 2032، ضمان تمكين 11 مليون من أفراد الشعوب الأصلية في المناطق الريفية من تحسين حقوقهم، ورفاههم، ودخلهم، وسيادتهم الغذائية، وأمنهم التغذوي، وقدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال التنمية المدفوعة ذاتيا والتي تستند إلى هويتهم، وقيمهم الروحية، ومعارفهم.
الحصائل	✓ تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة بشكل فعال في صياغة سياسات ومشروعات الصندوق ✓ إجراء حوار بشكل منهجي بين منظمات الشعوب الأصلية والصندوق، ومشاركتهما بشكل مشترك في العمليات العالمية، والإقليمية، والوطنية ✓ تأمين زيادة التمويل لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية من مصادر متعددة الأطراف وثنائية متنوعة ✓ توجيه الزيادة في موارد التمويل البيئي والمناخي إلى منظمات الشعوب الأصلية وإدارتها من قبلها ✓ الاعتراف بالصندوق بوصفه نموذجا عالميا في شراكته مع الشعوب الأصلية وكرائد في توليد وتطبيق المعارف والنُهج المناسبة
مجالات العمل (التدخلات)	✓ مشاركة الشعوب الأصلية في برامج الصندوق ذات الصلة من خلال عمليات استشارية محلية ووطنية ✓ التطبيق المنهجي للموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة في استثمارات الصندوق ✓ تعزيز مساهمة الصندوق في السياسات والترويج على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني من خلال الموارد المالية والبشرية الكافية ✓ تنمية قدرات منظمات الشعوب الأصلية ✓ تعبئة الموارد ✓ توليد المعرفة ونشرها
التوجهات الاستراتيجية	➢ مشاركة أعمق في السياسات على المستوى القطري بشأن قضايا الشعوب الاصلية ➢ زيادة الاستثمارات وتوجيه التمويل البيئي والمناخي للشعوب الأصلية ➢ إدارة المعرفة والتعلم ➢ تعزيز الشراكات مع منظمات الشعوب الأصلية وتوسيع دور الشعوب الأصلية كشركاء داعمين لتعبئة موارد الصندوق
التحدي	تعاني الشعوب الأصلية من التمييز، والإقصاء، والانحلال الثقافي. وتفتقر إلى الاعتراف بحقوقها الجماعية في الأقاليم والموارد الطبيعية، الأمر الذي يجعلها أكثر تعرضا لتغير المناخ، والتردي البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي. وعلى صعيد العالم، تمثل الشعوب الأصلية في المناطق الريفية 20.8 في المائة من الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، واحتمال أن تكون الشعوب الاصلية في فقر مدقع هو أكثر من الضعف مقارنة بنظرائها من غير الشعوب الأصلية،[22] وهي تواجه زيادة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهناك حاجة إلى تعزيز السياسات، والاستثمارات، والقدرات لمواجهة هذا التحدي.

[22] تقرير منظمة العمل الدولية، 2019: العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا - تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل.

سادسا- تنفيذ السياسة

40- ستسترشد السياسة المحدثة بالانخراط الشامل للصندوق مع الشعوب الأصلية خلال العقد المقبل (2022-2032). ويوفر الملحق الأول تفاصيل عن ست أدوات رئيسية لتنفيذ السياسة: (1) منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق؛ (2) البرامج القطرية؛ (3) أدوات التمويل؛ (4) المشاركة في السياسات والشراكات؛ (5) الموارد البشرية؛ (6) إدارة المعرفة.

أدوات تنفيذ السياسة

ألف- منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

1- سيكون منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق الأداة الرئيسية للإشراف على السياسة، وسيواصل تقديم التوجه الاستراتيجي لانخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية.

2- وسيجري التنفيذ والرصد الشاملان للسياسة، فيما يتعلق بالعمليات، على مراحل من خلال خطط العمل الإقليمية لمدة سنتين التي يتفق عليها خلال الاجتماع العالمي لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق الذي يعقد مرة كل سنتين.

3- وسيعزز منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق على المستوى القطري من خلال مجموعات التنسيق القطرية التي ستشكل من قبل ممثلي الشعوب الأصلية المشاركين في المنتدى، من بين أطراف أخرى، والتي ستعمل بالتشاور مع الأفرقة القطرية للصندوق بشأن المسائل والاستثمارات ذات الصلة.

4- وسيواصل منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق تعزيز قضية الصندوق في تعبئة الموارد كما فعل خلال مشاورات دورتي تجديد الموارد الأخيرتين.

باء- البرامج القطرية

5- ستشارك المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المستهدفة أو المتأثرة بمشروع مدعوم من الصندوق في جميع مراحل دورة المشروع. وعند العمل مع الدول الأعضاء بشأن المشروعات المصممة لصالح الشعوب الأصلية، سيدعم الصندوق مشاركتها الكاملة والفعالة في تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لممارسة حقها في التنمية. وفي هذا السياق، تحدد سياسة الصندوق طموحا يتمثل في أنه، بحلول عام 2032، استنادا إلى الموارد والقدرات المتاحة، سيظهر ما يلي بوضوح في استثمارات وعمليات الصندوق ذات الصلة:

6- تطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي على جميع استثمارات الصندوق وعملياته غير السيادية، بما في ذلك المساعدة التقنية. ويحدد المعيار 4 من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الشروط الإلزامية، بما في ذلك الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة، التي يجب على المقترضين، والمتلقين، والشركاء تطبيقها على جميع المشروعات التي تستهدف الشعوب الاصلية أو المناطق الريفية التي تشكل موطنا للشعوب الأصلية. كما تتضمن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي آلية للتظلم.

7- الاستراتيجيات القطرية. في 100 في المائة من الدراسات التحضيرية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، في البلدان[23] التي تتعرض فيها الشعوب الأصلية لمخاطر الفقر الريفي، والتغذية، وتغير المناخ، سيستند التحليل إلى بيانات مصنفة بحسب الشعوب الأصلية، وستراعي الاستراتيجيات القطرية هذه الجوانب في الأبعاد القطرية للفقر الريفي. وسيجري هذا أيضا في البلدان التي لا تعترف بالشعوب الاصلية، ولكن حيث تتاح للصندوق فرصة تقديم دعم متباين. وبما يتماشى مع أُطر عمله ومبادئه التوجيهية، سيقوم الصندوق بما يلي:

- عقد مشاورات مع الشعوب الأصلية ودعوة ممثلي الشعوب الأصلية إلى أفرقة وضع الاستراتيجيات القطرية لتيسير المشاورات مع الشعوب الأصلية ومساهماتها فيها؛
- اقتراح أن يدعو نظراؤه الحكوميون ممثلي الشعوب الأصلية إلى حلقة عمل تصميم الاستراتيجية القطرية.

[23] من أصل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليها بين عامي 2010 و2021، عالجت 39 في المائة منها قضايا الشعوب الأصلية.

8- **تصميم المشروعات.** تشمل نسبة 30 في المائة من العمليات في البرنامج الإقراضي للصندوق حاليا الشعوب الأصلية ضمن مجموعاتها المستهدفة. والطموح بالنسبة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق هو زيادة الاستثمارات التي تعطي الأولوية للشعوب الأصلية تدريجيا.[24] وستحسن تصاميم المشروعات الجديدة استهداف الشعوب الأصلية، مع تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في إدارة الموارد المخصصة والإشراف عليها، على أساس الدروس المستفادة والأدلة المجمعة خلال التنفيذ. ومن المتوقع الوصول إلى ما مجموعه 11 مليون من أفراد الشعوب الأصلية بحلول عام 2032 من خلال زيادة على مراحل لعدد المشروعات التي تعطي الأولوية للشعوب الأصلية.[25]

9- **الرصد والتقييم.** سيعزز الصندوق نظم الرصد والتقييم لديه لتشمل تصنيف مدى الوصول بحسب الأسر المعيشية للشعوب الأصلية، وتصنيف البيانات الفردية للشعوب الأصلية بحسب نوع الجنس والسن. وستوفر مؤشرات محددة على مستوى المشروعات لقياس الرفاه، والفقر، والاستدامة، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد بطريقة ملائمة لها، استنادا إلى العمل الجاري في منظمات أخرى، لأفرقة تصميم المشروعات لتكميل المؤشرات التقليدية لحصائل وأثر المشروعات.[26] وبحلول عام 2032، سيظهر الصندوق دمجا أكبر لعمليات التعقيبات في نظم الرصد والتقييم للمشروعات، وستعزز هذه بما يتماشى مع *إطار التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة حول المسائل التشغيلية*.

10- ويستخدم الصندوق حاليا أدوات رصد متعددة للإبلاغ عن المشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية. وبحلول عام 2032، سيكون نظام إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق قد تحسن بشكل واضح، مع تحسن تحليلات بيانات الشعوب الأصلية، وسيكون بإمكان الموظفين الاستنارة بها في صنع القرار، وكأداة إبلاغ مؤسسية.

جيم- أدوات التمويل

11- على الرغم من أن الصندوق قد موّل العديد من المشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية عن طريق برنامجه للقروض العادية، فإن للتمويل بالمنح أهمية خاصة لزيادة القدرة الوطنية على مواجهة قضايا الشعوب الأصلية على مستوى السياسات، ولتمويل البرامج التجريبية المبتكرة، ولدعم منظمات الشعوب الأصلية بشكل مباشر بتعزيز مؤسساتها وبناء قدراتها. وسيواصل الصندوق تمويل المنح الإقليمية والقطرية لبناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية، وتحسين بيئة السياسات والاستثمار، ودعم الابتكارات وإدارة المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتحرى الصندوق إمكانية استخدام الأدوات التي اعتمدت مؤخرا مثل المساعدة التقنية المستردة التكاليف، والعمليات غير السيادية لدعم سبل عيش الشعوب الأصلية.

12- **التمويل المناخي.** سيقوم الصندوق، بالاستفادة من خبرته في مشروعات التمويل المناخي في المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية، ومن الاعتراف العالمي المتزايد بالدور الذي تؤديه معارف الشعوب الأصلية في وضع حلول مناخية،[27] بالعمل بصورة استباقية على توجيه التمويل المناخي إلى الشعوب الأصلية من خلال برامجه القطرية، مع اتخاذ موقعه كرائد بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية ضمن صناديق المناخ.[28]

---

[24] التزم التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بعشرة مشروعات على الأقل تشمل الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية في مرحلة التصميم. والعتبة التي حددت للمشروعات العشرة هذه هي أن تكون نسبة 30 في المائة على الأقل من المستفيدين من المشروع من الشعوب الأصلية. وتهدف هذه السياسة إلى مضاعفة ذلك العدد بحلول عام 2030.

[25] بشكل إشاري كالتالي: 10 مشروعات (التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق)؛ و13 مشروعا (التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق)؛ و16 مشروعا (التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق)؛ و20 مشروعا (التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق).

[26] انظر الذيل السادس.

[27] أدى هذا الاعتراف إلى ميثاق غلاسكو بشأن المناخ، بما في ذلك التعهد بمبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي دعما للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

[28] انظر الملحق الثالث.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الصندوق بتوعية المانحين وصناديق المناخ بمرفق مساعدة الشعوب الأصلية كفرصة لتوفير حصول الشعوب الأصلية المباشر على التمويل المناخي.

13- **ويعد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية** منصة هامة يمكنها توجيه التمويل بصورة مباشرة إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وسيواصل الصندوق تعزيز مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، ولا سيما كقناة للتمويل المناخي المرتبط بحماية الغابات والذي جرى التعهد به في ميثاق غلاسكو بشأن المناخ. وقد قدم المرفق دعما حاسما لتعزيز قدرات منظمات الشعوب الأصلية، مما نجم عنه تحسين الكفاءة وإمكانات توسيع النطاق. وسيعبئ الصندوق الموارد للمرفق، بما في ذلك من خلال موارد منحه العادية، وسيسعى لتعبئة موارد المانحين بالشراكة مع الشعوب الأصلية.

دال- المشاركة في السياسات والشراكات

14- **المشاركة في السياسات على المستوى القطري.** سيستخدم الصندوق بصورة استباقية قنواته القائمة للتواصل مع الحكومات والشركاء من أجل الترويج بشأن قضايا الشعوب الأصلية، بالاقتران مع حافظة عملياته ورهنا بتوفر الموارد، من أجل مواضيع ذات صلة. وفي جهوده المتعلقة بحوار السياسات[29] بشأن المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، وغير ذلك، سيهدف الصندوق إلى توسيع العمليات الاستشارية التي تشمل أصحاب مصلحة ومؤسسات وطنية متنوعة تعمل مع الشعوب الأصلية ولصالحها.

15- **الشراكات مع منظمات الشعوب الأصلية.** سيواصل الصندوق تعزيز إجراء حوار منهجي مع الشعوب الأصلية من خلال منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق[30] كأداة أساسية للحوار الاستراتيجي المؤسسي والعالمي، والترويج والمشاركة في السياسات، وضمان دعم مالي يمكن التنبؤ به من أجل منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق. ويحضر مندوبو الشعوب الأصلية الذين يشاركون في الاجتماعات العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، التي تنعقد مرة كل سنتين بالتزامن مع دورات مجلس محافظي الصندوق، اجتماعات مجلس المحافظين كمراقبين. وضمن الانخراط المتطور للصندوق مع منظمات المجتمع المدني الريفية، عندما تدرج بنود ذات صلة بالشعوب الأصلية في جدول الأعمال للنظر فيها، سيدعى ممثلون مختارون من اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق للمشاركة في دورات المجلس التنفيذي كمراقبين، بما يتماشى مع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي للصندوق. كما يمكن دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في الاجتماعات غير الرسمية التي تنظر في بنود ذات صلة.[31] وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك عضو من اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، بناء على التكليف الصادر عن منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، كعضو في اللجان الاستشارية لـ برنامج الصمود الريفي، وبرنامج تمويل القطاع الخاص.

16- **الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين.** سيوسع الصندوق نطاق ما يبذله من جهود للجمع بين موارده الخاصة وموارد المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بغية إقامة أوجه التآزر، وتحقيق وفورات الحجم، وتبادل المعارف، وتعزيز الترويج. وسيساهم الصندوق في شراكة مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لضمان نهج متماسك لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيدخل الصندوق في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتنفيذ إجراءات مختارة (تتعلق على سبيل المثال بالنظم الغذائية المستدامة، والتمكين الرقمي، والتنوع البيولوجي، والمناخ) في إطار خطة العمل العالمية للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية. وسيستفيد الصندوق، كعضو في الائتلاف الدولي المعني بالأراضي،

[29] انظر الذيل الرابع.
[30] انظر الذيل الثاني.
[31] مثل بنود جدول الأعمال المتعلقة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ومقترحات المشروعات والبرامج، ومقترحات المنح قيد النظر في المناطق التي تستوطنها الشعوب الأصلية.

من خبرة الأعضاء الآخرين في الائتلاف ويستشيرهم على المستوى المحلي من أجل المشاركة في حوار السياسات المتعلق بالأراضي، والأقاليم. وسوف يعزز الصندوق تعاونه مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، بما في ذلك التحالف بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية، ويعزز انخراطه مع الوحدة المعنية بالشعوب الاصلية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة أصدقاء الشعوب الأصلية التي أنشأتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2019. كما سيواصل الصندوق التعاون مع الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية كشريك استراتيجي للدعم الاستشاري التقني. وسيعزز الصندوق شراكاته في مجال التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، ومنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بالإضافة إلى تحالف المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي-المركز الدولي للزراعة الاستوائية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصناديق مناخية وبيئية أخرى.

هاء- الموارد البشرية

17- سيتطلب الامتثال لمبادئ الانخراط، والأدوات، والإجراءات، والمسائل المؤسسية المتعلقة بهذه السياسة المحدثة تعزيز القدرات بين موظفي الصندوق والمشروعات، بما في ذلك زيادة في الموارد البشرية. وفي حين سيلتمس تمويل من أجل الموارد البشرية خلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر والتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وكذلك من خلال الأموال التكميلية، سيجري دمج المسؤوليات الإضافية المتعلقة بالشعوب الأصلية في وظائف البيئة، والمناخ، والإدماج الاجتماعي القائمة والجديدة. كما سيجري طرح برنامج تدريب داخلي لشباب الشعوب الأصلية. وفي نفس الوقت، سيدعم نهج لبناء القدرات في عموم الصندوق بشأن قضايا الشعوب الأصلية، مع أنشطة التدريب والتعلم الإلكتروني (انظر المقطع واو أدناه).

18- **التدريب الداخلي لشباب الشعوب الأصلية.** استنادا إلى الخبرات الإيجابية الماضية، سيستضيف الصندوق متدربين داخليين اثنين من شباب الشعوب الأصلية كل سنة في المقر بموجب برنامج التدريب الداخلي المحسن في الصندوق، وأربعة متدربين من شباب الشعوب الأصلية في المكاتب الإقليمية/القطرية، بهدف إتاحة الفرصة أمام شباب الشعوب الأصلية لاكتساب خبرة خلال مدة ستة أشهر.[32]

واو- إدارة المعرفة

19- يتمثل جانب ضروري لتنفيذ هذه السياسة في تعزيز العملية الداخلية لنشر المعلومات، وتوليد المعرفة وإدارتها، وبناء القدرات، ودعم الأقران. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من وضع مجموعة أدوات رقمية، ودورة تعلم إلكترونية في الآونة الأخيرة، ستوضع أنشطة إضافية لبناء القدرات موجهة نحو الموظفين المسؤولين عن الإدماج الاجتماعي، ما أمكن من خلال التعاون مع برامج التعلم في منظمات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم قضايا الشعوب الأصلية، والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، والمنظمات الإقليمية للشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم آليات تبادل المعلومات القائمة مثل مذكرات التعلم، والمجموعات المواضيعية، واستعراضات الحوافظ، وحلقات العمل كأدوات لتبادل المعلومات والمعرفة مع شبكة أوسع من الموظفين، ومنظمات[33] وأطراف مهتمة أخرى. وسيضمن الصندوق أن التزام المؤسسة بالشعوب الأصلية بارز للغاية في تواصلها العام وأنشطة التوعية. وترد في الذيل الثامن قائمة بالمنتجات المعرفية.

20- وسيتم الإبقاء على الفريق العامل المشترك بين الدوائر الذي شُكل لتحديث وثيقة السياسة هذه لرصد تنفيذ السياسة، والعمل كآلية لدعم الأقران، ولتعزيز الانخراط مع الشعوب الأصلية في سائر أعمال الصندوق وعلى المستوى الدولي، بما في ذلك العلاقة مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق

[32] سيقوم الصندوق بالتنسيق مع مبادرات أخرى للتدريب/التدريب الداخلي في مؤسسات أخرى للأمم المتحدة والجامعات، وسيحاول مواءمة إجراءات اختيار المتدربين الداخليين من شباب الشعوب الأصلية مع تلك المؤسسات.
[33] بما في ذلك من خلال شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وإدارة مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، بالتعاون الوثيق مع منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق.

21- **نشر السياسة.** من أجل ضمان فهم الموظفين للسياسة المحدثة والالتزام بها، ستعقد حلقات دراسية لموظفي الصندوق والمشروعات متى جرت الموافقة على السياسة. كما ستنظم دورات لبناء القدرات بشأن هذه السياسة واستراتيجية الاستهداف القادمة في الصندوق. وستتاح السياسة المحدثة ومواد المعلومات الخاصة بها عل شبكة الإنترنت من أجل التوزيع الواسع. وستنشر السياسة على نطاق واسع إلى منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وشبكات الشعوب الأصلية، والمنظمات الشريكة. كما ستوفر الأحداث الدولية، والإقليمية، والقطرية، بما في ذلك حلقات عمل استهلال المشروعات والتنفيذ، فرصا لشرح السياسة.

22- **الإبلاغ عن تنفيذ السياسة.** سيقدم الصندوق تحديثات عن تنفيذ هذه السياسة من خلال التقارير المؤسسية القائمة، بما في ذلك تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الذي يصدر سنويا.

23- وستقدم تحديثات عن تنفيذ السياسة بانتظام في التقارير المرحلية عن انخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية[34] التي تُعد مرة كل سنتين قبل الاجتماعات العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق مقابل خطط العمل الإقليمية المتفق عليها بين الشعوب الأصلية والصندوق. وسيقيّم مكتب التقييم المستقل في الصندوق تنفيذ السياسة المحدثة هذه بعد خمس سنوات من الموافقة عليها.

[34] جميع التقارير متاحة في صفحة الصندوق الخاصة بمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق على شبكة الإنترنت.

بيانات موجزة عن الاستراتيجيات القطرية، والمشروعات الممولة من الصندوق، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية

الجدول1

بيانات عن المشروعات الممولة من الصندوق التي تستهدف الشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية[35]

مجموعة البيانات	*عدد المشروعات*	*العدد التقديري للشعوب الأصلية المستهدفة (بالملايين)*	*تمويل الصندوق التقديري للشعوب الأصلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)*	*التمويل المشترك التقديري للشعوب الأصلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)*	*مجموع التمويل التقديري للشعوب الأصلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)*
البيانات الإجمالية (2022-1979)	266	45	2.2	4.2	6.4
الحافظة الحالية	83	8.7	0.851	1.7	2.6

[35] ملاحظة منهجية: منذ عام 2007، أدارت شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي قاعدة بيانات للمشروعات التي تستهدف الشعوب الأصلية استنادا إلى معلومات تقارير تصميم المشروعات يتحقق منها المديرون القطريون. وبيانات الوصول بشأن الشعوب الأصلية تستخرج من نظام إدارة النتائج التشغيلية، عندما تتوفر، ومن قاعدة بيانات شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي. وتستند البيانات الخاصة بالاستراتيجيات القطرية إلى استعراض مكتبي.

الشكل 1

المشروعات الممولة من الصندوق التي تستهدف الشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية بحسب عدد المشروعات لكل بلد، ومتوسط النسبة المئوية للشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة بحسب المشروع

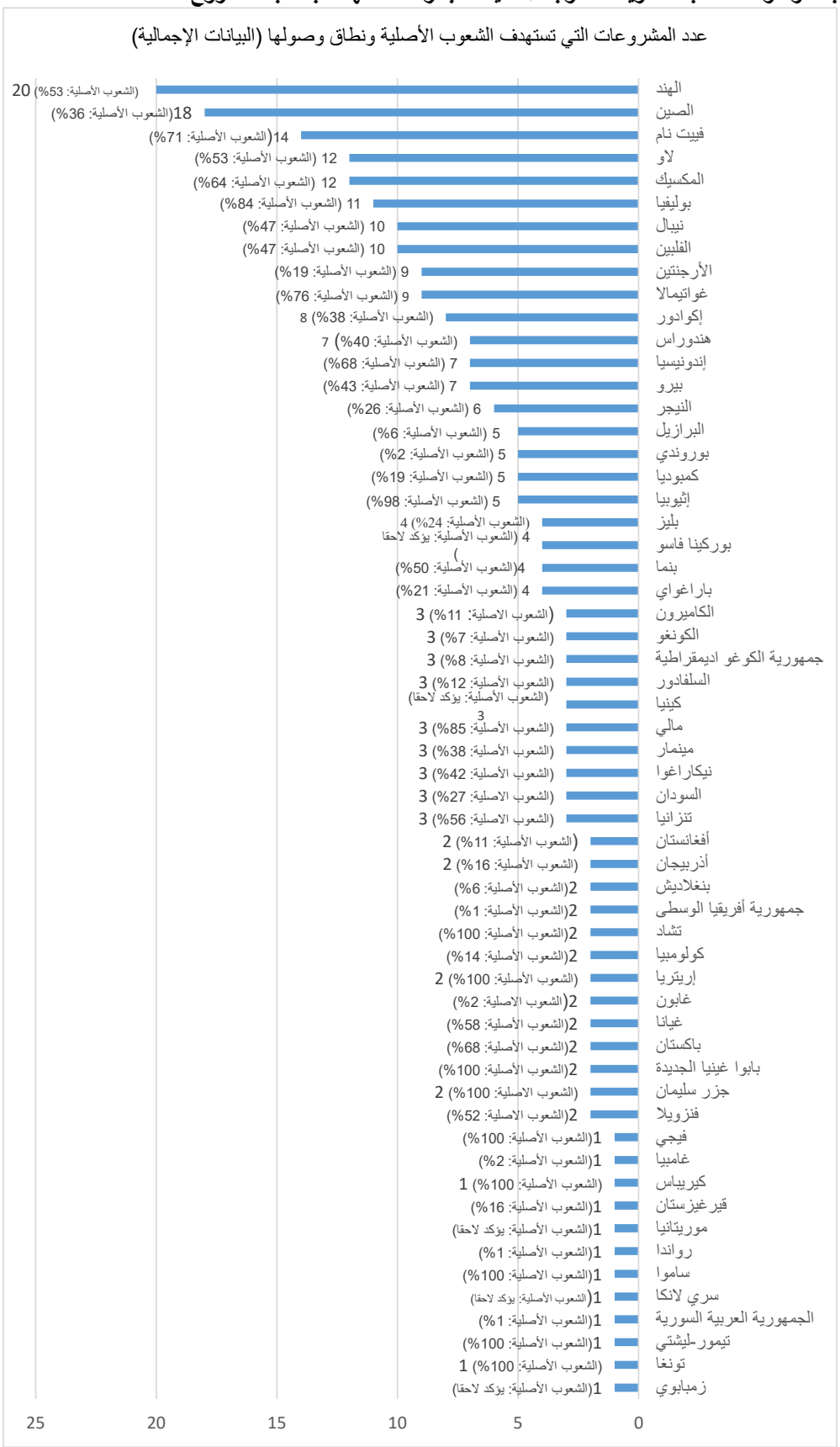

الرسم البياني 1

استهدفت الشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية في حوالي ثلث المشروعات الممولة من الصندوق والمعتمدة بين عامي 2010 و2021

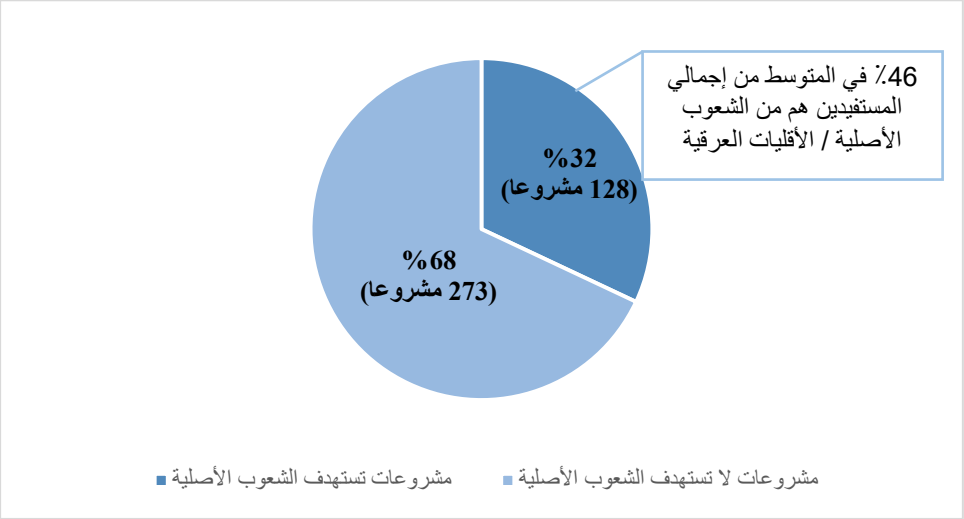

الرسم البياني 2

برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية – من أصل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية التي تمت الموافقة عليها بين عامي 2010 و2021، 39 في المائة منها تعالج قضايا الشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية

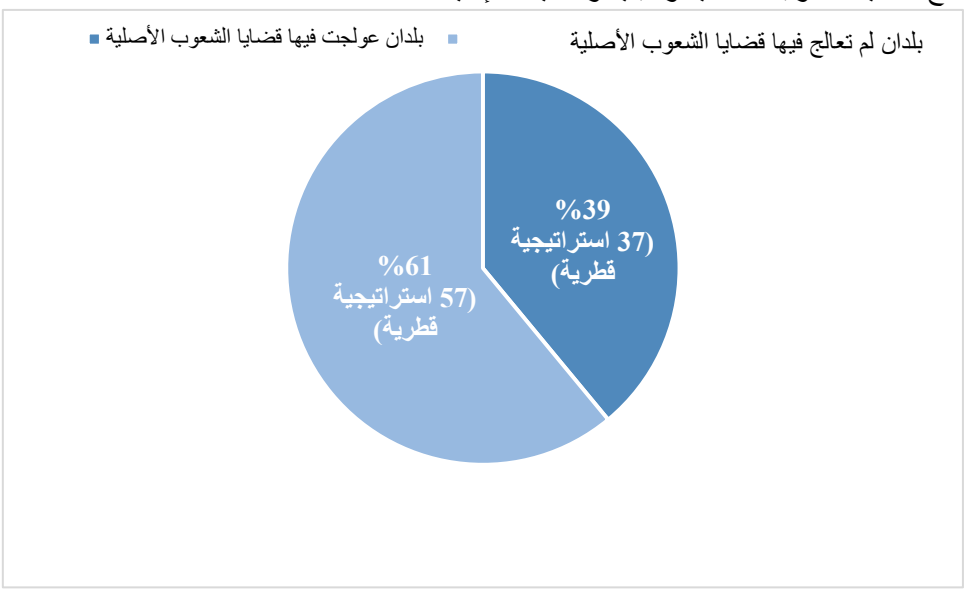

الشكل 2
موّل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مشروعات منح (تتراوح بين 000 20 دولار أمريكي و000 50 دولار أمريكي للمنحة) على مدى خمس دورات (2007-2018)

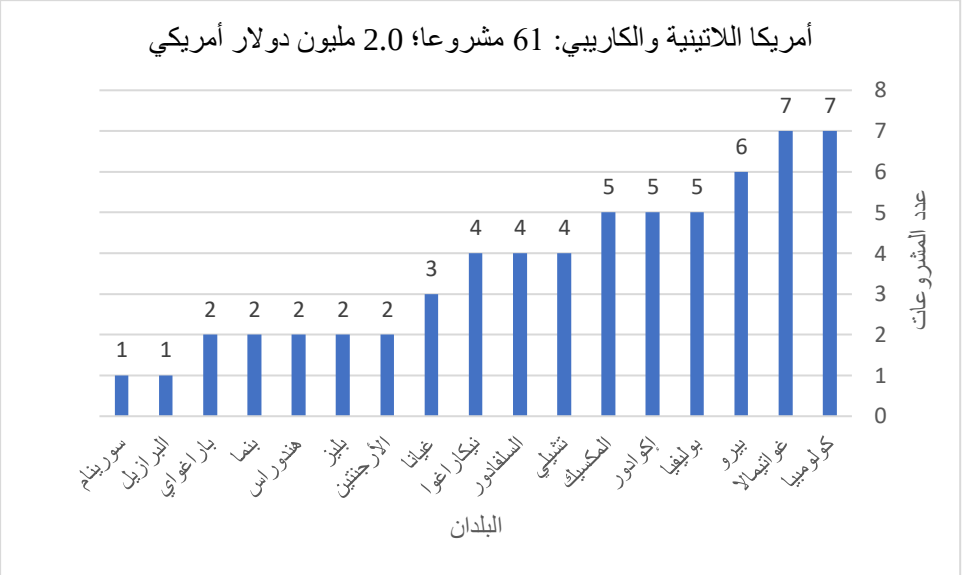

الشكل 3
موّل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مشروعات منح (تتراوح بين 000 20 دولار أمريكي و000 50 دولار أمريكي للمنحة) على مدى خمس دورات (2007-2018)

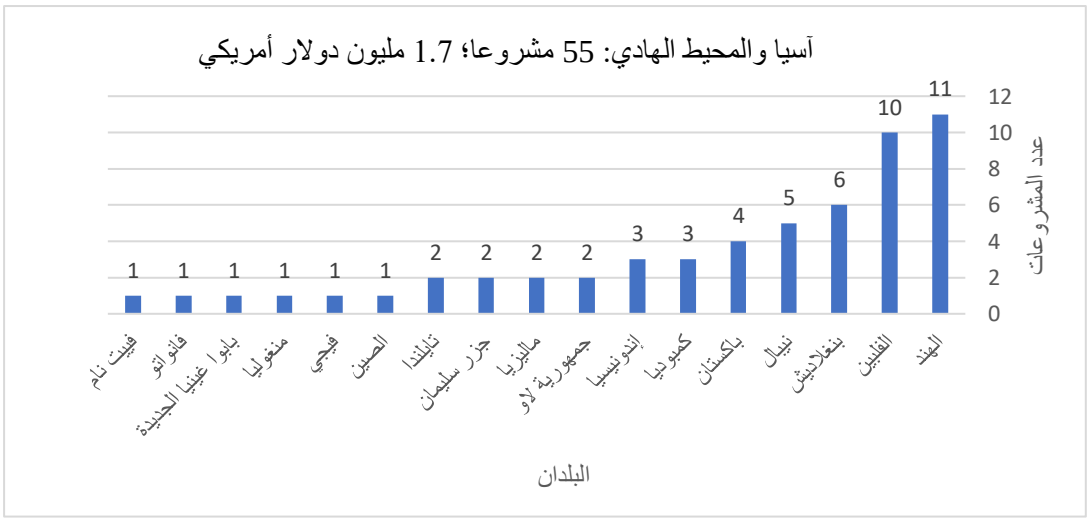

الشكل 4
موّل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مشروعات منح (تتراوح بين 000 20 دولار أمريكي و000 50 دولار أمريكي للمنحة) على مدى خمس دورات (2007-2018)

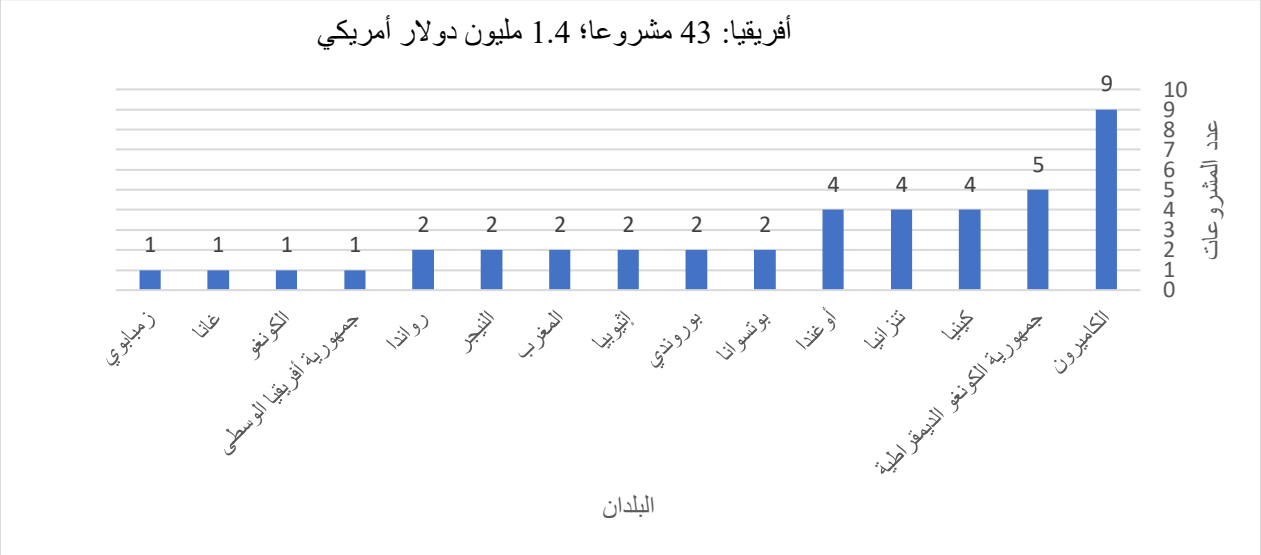

الممارسات الجيدة والدروس المستفادة

أولا- الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد الطبيعية في المشروعات الممولة من الصندوق

1- يظهر تحليل لحافظة الصندوق بين عامي 2012 و2016 أن 134 مشروعا تضم تدابير تتعلق بأمن الحيازة، تشمل 58 بلدا ناميا. وتتألف هذه المشروعات البالغ عددها 134 مشروعا من 118 قرضا و16 مشروعا ممولة بمنح – بما يمثل 30 في المائة تقريبا من جميع قروض الصندوق في الفترة قيد الاستعراض. وتبلغ قيمة الاستثمار المالي في أمن حيازة هذه المشروعات حوالي 317 مليون دولار أمريكي، 177 مليون دولار أمريكي منها (56 في المائة) تمويل مباشر من الصندوق. ويشمل 57 مشروعا (42 في المائة) من أصل هذه المشروعات البالغ عددها 134 مشروعا الشعوب الأصلية كجزء من مجموعاتها المستهدفة. كما يظهر التحليل أنه من أصل المشروعات البالغ عددها 57 مشروعا، حوالي 30 مشروعا (53 في المائة) تدعم تحديدا الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، في آسيا وأمريكا اللاتينية بشكل رئيسي. ويقدم هذا الدعم من خلال وجهات نظر متعددة وتكميلية. على سبيل المثال، في الهند، ركز مشروع تطوير مناطق القبائل في أوريسا، وبرنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوديشا على تأمين سندات تمليك الأراضي للأسر المعيشية القبلية من خلال تنظيم الأراضي، وتفعيل أنظمة الإيجار التقليدية، وتنفيذ القوانين والأنظمة مثل قانون حقوق الغابات. وفي الفلبين، أمّن المشروع الثاني لإدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا الذي نفذ في *82 قرية* الحقوق الجماعية في الأراضي للشعوب الأصلية، التي تمثل 90 في المائة من السكان المستهدفين. وللمزيد من المعلومات عن دراسات الحالة الخاصة بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتشاد، ونيبال، والمشروعات الممولة من مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في أفريقيا، انظر مطبوعة الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد الطبيعية.

2- وأثبتت الحقوق الجماعية الآمنة في الأراضي، بالإضافة إلى كونها حق أساسي من حقوق الإنسان بالنسبة للسكان الذين يعيشون في هذه الأقاليم ويعتمدون في سبل عيشهم على الموارد المحلية، أنها ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ووسيلة للحد من المخاطر المالية للاستثمارات. ولكن هناك تحديات رئيسية لا تزال قائمة. فعلى الرغم من تعزيز إصدار سندات التمليك الفردية للأراضي في العديد من البلدان، لا تزال معظم الدول مترددة بشأن الاعتراف بالأشكال الجماعية لملكية الأراضي من قبل الشعوب الأصلية. ومن الناحية القانونية، يختلف الوضع بشكل كبير من بلد إلى آخر، حتى في نفس الإقليم. لذلك يجب أن تكون النُهج والإجراءات التي تهدف إلى تأمين الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأقاليم والموارد مرنة، ومصممة خصيصا حسب السياقات المحددة، ومخططة بالتشاور الوثيق مع الشعوب الأصلية ومؤسساتها. وفيما يلي بعض الدروس الرئيسية المستفادة:

- يمثل الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد مسارا للحد من الفقر، والتنمية المستدامة.
- يجب أن يرسخ مبدأ الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة (انظر الجزء ثانيا أدناه من أجل التفاصيل) ضمن كل مبادرة لتأمين الحقوق الجماعية في الأراضي. وينبغي تدعيم تأمين حصول الشعوب الأصلية على الأقاليم والإصدار الرسمي لسندات تمليكها من خلال إجراءات تكميلية مثل: التخطيط الجماعي لاستخدام الأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية؛ وفرص توليد الدخل؛ وبناء القدرات. وقد أظهرت الخبرات في الهند والفلبين أن هذه النُهج أكثر احتمالا لأن تكون مستدامة عندما تنفذ كجزء من استراتيجية طويلة الأجل.

- الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي لا تنفصل عن حقها في الغذاء، نظرا إلى أن الشعوب الأصلية تعتمد على الأراضي والموارد المتعلقة بها من أجل أمنها الغذائي وسبل عيشها. وفي هذا السياق، وضع الصندوق الأمن الغذائي والتغذوي في صميم جميع عملياته، معززا النظم الزراعية للشعوب الأصلية، ومشجعا نهجا تكامليا لتحسين التغذية وتعزيز قدرة النظم الغذائية للشعوب الأصلية على الصمود.
- يجب دعم المعلومات وبناء القدرات بشأن الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، والأقاليم، والموارد من أجل مطالبة الشعوب الأصلية بحقوقها. وفي الواقع، غالبا ما يكون التحدي الذي تواجهه الحصول المحدود على المعلومات بشأن حقوقها، والقدرة المحدودة للمشاركة في العمليات القانونية لتأمين الحصول على أقاليمها التقليدية وإصدار سندات تمليكها.
- تساهم سبل العيش المميزة للشعوب الأصلية ومعارفها الإيكولوجية التقليدية بشكل كبير في تنمية مستدامة منخفضة الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي والتنوع الجيني. غير أن المشروعات الخاصة بتغير المناخ قد تخلق عقبات في وجه ملكية الشعوب الأصلية للأراضي إذا ما نفّذت في أقاليمها دون إجراء مشاورات لضمان الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة للمجتمعات المحلية. ولهذا السبب فإن مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار أساسية للتصدي لتغير المناخ بصورة متسقة مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- لقد حسّن نهج الصندوق في ضمان مشاركة متساوية لكل من النساء والرجال في أنشطة المشروعات على مستوى القرية إلى حد كبير مشاركة النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالاستخدام الجماعي للأراضي والموارد وإدارتها. وأظهرت الخبرة أن المشاركة النشطة للنساء في العمليات المجتمعية مثل خطط مستجمعات المياه والتنمية، وخرائط المجتمعات المحلية والتنوع البيولوجي، قد أثرت إلى حد كبير في نتائج هذه العمليات.
- وبالمثل، من الهام ضمان إدماج شباب الشعوب الأصلية في عملية الوصول إلى الحقوق الجماعية في الأراضي وحمايتها. وأظهر استخدام النُهج المشتركة بين الأجيال على مستوى المجتمعات المحلية نجاحا في إشراك الأجيال المختلفة في التخطيط الجماعي لأقاليمها التقليدية، وعزز التماسك المجتمعي، وتبادل المعرفة بين المسنين والشباب، وتعزيز التعلم المشترك بين أصحاب المصلحة المختلفين.

3- وسيواصل الصندوق تقديم الدعم التقني والقانوني لتأمين الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي، وتعزيز بناء القدرات، وتبادل المعرفة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وسيواصل التمويل المباشر لمنظمات الشعوب الأصلية من خلال مرفق مساعدة الشعوب الأصلية ضمان دعم مبادرات الشعوب الأصلية من أجل الحقوق الجماعية في الأراضي والتنمية المستدامة. وعلى مستوى السياسات، سيحافظ الصندوق على حوار وثيق مع الحكومات الوطنية لتيسير اعتماد القوانين والأنظمة القائمة لتأمين وصول الشعوب الأصلية إلى حقوقها فيما يتعلق بالأراضي، والأقاليم، والموارد.

ثانيا- الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في المشروعات التي يمولها الصندوق

4- **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة** هي حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير كما يقره إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتنص المادة 23 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن للشعوب الأصلية الحق في تحديد وتطوير أولويات واستراتيجيات من أجل ممارسة حقها في التنمية. وللشعوب الأصلية الحق بصفة خاصة في أن تشارك مشاركة نشطة في وضع وتحديد برامج الصحة والإسكان وغيرها من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تمسها، وأن تضطلع، قدر الإمكان، بإدارة تلك البرامج من خلال مؤسساتها الخاصة. وفي الصندوق، يطبق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية كأداة

تشغيلية تمكّن المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وتضمن الاحترام المتبادل والمشاركة الكاملة والفعالة في صنع القرار بشأن الاستثمارات المقترحة التي قد تؤثر عل حقوقها، ووصولها إلى الأراضي، والأقاليم، والموارد، وعلى سبل عيشها. وتنفذ الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة كعملية متكررة، تلتمس من خلال مشاورات تجرى بنية حسنة مع المؤسسات الممثلة التي تقرها المجتمعات المحلية. والصندوق هو أول مؤسسة مالية دولية تعتمد الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة كمبدأ تشغيلي في سياسته بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية (2009) وكمعيار للموافقة على المشروعات. والمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق محورها البشر، ونادرا ما يمول البنى التحتية واسعة النطاق. ولذلك فإن الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة بالنسبة للصندوق ليست مجرد مبدأ ضمان؛ وإنما هي نهج استباقي لتحديد مسارات التنمية مع المجتمعات المحلية.

5- ووضع الصندوق "مذكرة كيفية العمل: السعي للحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في مشروعات الصندوق الاستثمارية" لتوجيه تصميم وتنفيذ المشروعات بمشاركة الشعوب الأصلية الكاملة والفعالة، واتباع نهج محوره البشر.

6- كما أنشأ الصندوق عدة أدوات لضمان أن تكون الشعوب الأصلية جزءا من عملية صنع القرار. وتشمل هذه الأدوات: (1) منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق؛ (2) المشاورات في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (3) النهج التشاركي القوي والتنمية التي يوجهها المجتمع المحلي في المشروعات الممولة من الصندوق؛ (4) مرفق مساعدة الشعوب الأصلية.

الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة قيد التنفيذ

7- يجري الصندوق، من خلال أموال تكميلية من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، سلسلة من البرامج التجريبية بحيث يدعم دمج أولويات الشعوب الأصلية، ووجهات نظرها، وحلولها من خلال تعيين خبراء من الشعوب الأصلية لكي يقودوا تصميم المشروعات التي تدمج التمويل المناخي، وتنفذ عملية الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة. وخلال عام 2022 وحده، صُممت سبعة مشروعات جديدة شارك في تمويلها الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية في بليز، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وكينيا، والمكسيك (2)، وفييت نام في مناطق تقطنها شعوب أصلية تتطلب مساعدة تقنية، وقام بتقديمها خبراء من الشعوب الأصلية انضموا إلى بعثات التصميم ابتداء من مرحلة مبكرة من التصميم.

8- **مشروع ريف بليز القادر على الصمود.** بليز كدولة جزرية صغيرة نامية تقع في حزام الأعاصير الكاريبي، معرضة للغاية لآثار تغير المناخ. وفي حين أن التأثير الأكثر تطرفا ووضوحا هو زيادة شدة العواصف والأعاصير المدارية، إلا أن تغير المناخ يتجلى أيضا من خلال زيادة موجات الجفاف، والفيضانات، والتباينات الكبيرة في أنماط هطولات الأمطار. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية هم من بين الأكثر تعرضا نظرا إلى أنهم يعانون من خسائر مدمرة، بشكل دراماتيكي عند حدوث أحداث متطرفة، ولكن بالمثل من خلال آثار التباينات الموسمية المستمرة وغير المتوقعة.

9- وصُمم المشروع لإدخال ممارسات زراعية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتُمكّن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية من المشاركة في الإنتاج المستدام والحصول على فرص محسنة لإيصال منتجاتهم إلى الأسواق، حتى تحت ضغوط تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة، وبالتالي زيادة قدرتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية على الصمود. ويقترح المشروع نهجا شاملا للصمود في مواجهة تغير المناخ وذلك للحد من التعرض للصدمات المناخية والاقتصادية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي القادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والاستثمار في البنية التحتية التي لا تتأثر بتغير المناخ، ودعم رابطات المنتجين، وتعزيز سلاسل القيمة لجعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة موردين موثوق بهم وتنافسيين للمنتجات المحلية في بليز من أجل توسيع سوق للفاكهة والخضروات.

10- وخلال مرحلة تصميم مشروع ريف بليز القادر على الصمود، أُعد إطار تخطيط للشعوب الأصلية، مع الأخذ في الاعتبار كيف ستلتمس الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة خلال التنفيذ. وخلال مرحلة التنفيذ، يجري التماس الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة قبل القيام بأي نشاط، على أساس مداولاتها المستقلة واستنادا إلى المشاركة الكاملة والفعالة لمجتمعاتها المحلية بما يتماشى مع سياسات وضمانات الصندوق والصندوق الأخضر للمناخ.

11- وتأتي الخطط في أعقاب سلسلة من المشاورات تضع فيها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية تفاصيل الإجراءات المتعلقة باستخدام الأراضي والموارد الجماعية. وعلى سبيل المثال، تناقش المجتمعات المحلية عناصر إنشاء المرافق على الأراضي الجماعية، بما في ذلك: الموقع المحدد، وخطط تنظيم استخدام الموقع والمرفق خلال حياة المشروع وبعدها، وتدابير منع أي آثار سلبية محتملة، أو التخفيف منها. كما تحدد الخطط الإجراءات التي من شأنها تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية ودعم مشاركة الشعوب الأصلية في حفظ الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها وإدارتها المستدامة.

12- **المشروع الثاني لإدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا.** في الفلبين، طبق مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا ومرحلة توسيع نطاقه نهجا تشاركيا ومدفوعا بالطلب بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقامت اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية في الفلبين بدور نشط في تنفيذ المشروع وأشرفت على المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة والعمليات المتعلقة بها.

13- وتمثل هدف المشروع في الحد من الفقر وتحسين سبل عيش الشعوب الأصلية التي تعيش في مجتمعات محلية زراعية في منطقة المشروع الجبلية. ودعم المشروع ترسيم حدود مناطق الأسلاف وتيسير تسوية النزاعات الحدودية، بالإضافة إلى إصدار سندات تمليك رسمية للأراضي (شهادات ملكية أراضي الأسلاف وسندات ملكية أراضي الأسلاف)، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز التخطيط لاستخدام الأراضي وتحسين أمن الحيازة. كما أدخل المشروع عددا من النُهج الجديدة في إقليم كورديلييرا الإداري، مثل خطة التنمية والحماية المستدامة لمناطق الأسلاف، ونهج العهد لإعادة التحريج والمدارس الحقلية لمزارعي الحراجة الزراعية، ونهج الرصد التشاركي.

14- وساعدت الأنشطة المنفذة من خلال عملية الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة على الحد من الفقر بالنسبة لحوالي 500 72 أسرة من الشعوب الأصلية، مع تحسين أمنها الغذائي والتغذوي، وتعزيز قدرة نظمها الزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ، وتمكين نساء الشعوب الأصلية. وعلى وجه أكثر تحديدا:

- قامت الشعوب الأصلية، المرتبطة بأراضيها ومواردها الطبيعية بموجب مخطط الميثاق الأخضر المقدس الذي يستند إلى تقاليدها، بإعادة تحريج حوالي 500 8 هكتار من الأراضي، وأنشأت حوالي 500 5 هكتار من قطع أراضي الحراجة الزراعية.
- شارك أكثر من000 28 شخص في عمليات تعلم مجتمعية مشتركة من خلال 176 من مدارس مزارعي الحراجة الزراعية الحقلية.
- جرى تعزيز تسويق منتجات الشعوب الأصلية من خلال تنمية سلاسل القيمة والروابط مع الأسواق المدعومة بنظم معارف الشعوب الأصلية وممارساتها. وزاد الوصول إلى الأسواق من خلال الإنتاج الزراعي الإيكولوجي، وتحويل المنتجات، والطرق التي تربط المزارع بالأسواق، والتوسيم المجتمعي للمنتجات على أنها آمنة بيئيا.
- بودر بنظام للدفع مقابل خدمات النظام البيئي في جبل كالاتونغان في عام 2014 استجابة للفيضان الذي تسبب به إعصار سيندونغ في عام 2011. ووضعت المبادرة متعددة أصحاب المصلحة لإعادة تحريج مستجمعات المياه الفرعية الهامة لحوض نهر كاجايان دي أورو. وخصص أكثر من 600 1

هكتار من أجل إعادة التحريج. وتقدم الرابطة القبلية لقرى مياريون، ولابوك، وليرونغان، وتينايتايان، وتالانديغ (MILALITTRA) من بلدية تالاكاج بوكيدنون خدمات النظام البيئي مثل المياه، والهواء النظيف، وإمداد الأغذية، والسلامة الحضرية، والبيئة الطبيعية الجميلة من خلال زراعة وصيانة أنواع الأشجار المحلية في غابات جبل كالاتونغان. وساهمت الآليات التشاركية لحوار السياسات في إضفاء الطابع المؤسسي على نُهج الحوكمة متعددة أصحاب المصلحة، والاعتراف بقيمة معارف وممارسات الشعوب الأصلية.

الدروس المستفادة

15- **القدرة على العمل هي المفتاح.** الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة هي أداة لزيادة قدرة الشعوب الأصلية على العمل، تاركة وراءها نوع مشاركة "المستفيد" ومعززة بدلا من ذلك ملكية المجتمع المحلي للاستثمارات، ونتائجها، واستدامتها. وهي تعزز الشراكة بين المجتمعات المحلية، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات التمويل. والشعوب الأصلية لها منظماتها، وتقاليدها، وأساليب حياتها الفريدة. ولكن يمكن لمشروعات التنمية في بعض الأحيان أن تفشل في مراعاة ذلك. وتمكّن الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة من الحوار والاعتراف المتبادل بين الوكالات الإنمائية والشعوب الأصلية.

16- **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة تحسن الفعالية الإنمائية، والملاءمة، وجودة الاستثمارات.** تخفف الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة إلى أدنى حد المخاطر التشغيلية والائتمانية بالنسبة للحكومات، والشركات أو للمانحين الذين ينفذون مشروعات في المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية. وباعترافها بحقوق وسبل عيش المجتمعات المحلية في الأراضي والموارد، تخفف الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة إلى أدنى حد من النزاعات أو تمنعها، مع دعم حق الشعوب الأصلية في التنمية الموجهة ذاتيا في نفس الوقت.

17- **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة هي عملية للتعلم المتبادل والإدماج الاجتماعي.** تمكين الحوار للسعي من أجل الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة يوجد فضاءات للشعوب الأصلية يمكنها أن تعبر فيها عن وجهات نظرها العالمية، وتحديد نوع التدخلات الإنمائية التي تريد مشاهدتها في مجتمعاتها المحلية. ويساعد على الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها.

18- **الموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة ملائمة في التمويل المناخي.** الشعوب الأصلية وكلاء عن حفظ البيئة والعمل المناخي. ووفقا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في عام 2019، يمكن للممارسات الزراعية التي تشمل معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية أن تساهم في التغلب على التحديات المجتمعة لتغير المناخ، والأمن الغذائي، وحفظ التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، وتدهور الأراضي.

19- وبالإشارة إلى الخبرات والدروس المستفادة بشأن حيازة الأراضي والموافقة الحرة، والمسبقة، والمستنيرة من منظمات أخرى، انظر الذيل السابع.

IFAD milestones related to Indigenous Peoples

2022 The Updated IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples is approved by the IFAD Executive Board

2021 During COP26, in the IFAD pavilion, five events are organized addressing Indigenous Peoples' issues

2021 Fifth global meeting of the Indigenous Peoples' Forum takes place at IFAD. Overall theme: "The value of indigenous food systems: resilience in the context of the COVID-19 pandemic"

2021 The first editions of the IFAD Indigenous Peoples' Awards and the Indigenous Peoples' week are held as part of the Fifth global meeting of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD

2021 IFAD updates its Social, Environmental and Climate Assessment Procedures (SECAP) with a specific standard on Indigenous Peoples and the How To Do Note: Seeking Free, Prior and Informed Consent in IFAD investment projects.

2020 IFAD President appoints, for the first time, the Associate Vice-President of the External Relations and Governance Department as IFAD Champion on Indigenous Peoples

2020 IFAD organizes a side event on partnering with Indigenous Peoples during the High-Level Political Forum on Sustainable Development

2019 Fourth global meeting of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD. Overall theme: "Promoting Indigenous Peoples' knowledge and innovation for climate resilience and sustainable development"

2019 IFAD Policy Brief "Partnering with Indigenous Peoples for the SDGs"

2018 Fifth IPAF call for proposals launched: 702 project proposals submitted by Indigenous Peoples' communities and their organizations

2017 Third global meeting of the Indigenous Peoples Forum at IFAD. Overall theme: "Indigenous Peoples' Food Systems and Sustainable Livelihoods"

2017 Inauguration of the Indigenous Peoples' Place at IFAD

2017 Revised IFAD's Results and Impact Management System (RIMS) framework includes data disaggregation in respect of Indigenous Peoples and specific indicators at output and outcome levels

2016 IFAD co-hosting with FAO and ILC the Inter-Agency Support Group on Indigenous Peoples' Issues

2015 Second global meeting of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD. Overall theme: "Indigenous Peoples food systems and sustainable livelihoods"

2015 IFAD's support to policy engagement in six countries (Democratic Republic of the Congo, El Salvador, Myanmar, Nepal, Paraguay and Tanzania)

2014 IFAD's President addressing the World Conference on Indigenous Peoples

2013 First global meeting of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD in conjunction with IFAD Governing Council

2011 Establishment of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD

2009 Approval of IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples by IFAD Executive Board

2008 Preliminary consultation with Indigenous Peoples on IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples

2006 Recruitment of a Coordinator for Indigenous and Tribal Issues

2006 IFAD hosts the 2006 IASG meeting on Development with Identity

2006 Agreement between the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) and IFAD on the transfer of the Grants Facility for Indigenous Peoples (Indigenous Peoples Assistance Facility)

2006 Internal Policy Forum (with participation of UNPFII chair and indigenous experts) agreed to develop specific principles of engagement with Indigenous Peoples (stressing inclusiveness, specificity, flexibility and a demand-driven approach)

2005 IFAD's Assistant President, External Affairs Department, placed on special assignment for indigenous issues

2003 Round-table discussion on Indigenous Peoples and sustainable development on the occasion of the twenty-fifth Anniversary Session of IFAD's Governing Council

2002 Bali preparatory conference for the 2002 World Summit on Sustainable Development; marks the beginning of IFAD's partnership with a coalition of Indigenous Peoples worldwide

2004 First IFAD grant to UNPFII Secretariat

1992 Establishment of the Regional Programme in Support of Indigenous Peoples in the Amazon Basin (PRAIA) to support demand-driven small-scale Indigenous Peoples' initiatives in the Amazon (operating until 2007)

1984 First loan exclusively focused on Indigenous Peoples: Rural Development Programme for the Guaymi Communities in Panama

1979 First loan for Indigenous Peoples: Omasuyos-Los Andes Rural Development Project in Bolivia

1978 IFAD begins operations

The Indigenous Peoples' Forum at IFAD

IPFI was established in 2011 as a permanent process of consultation and dialogue between representatives of Indigenous Peoples' institutions and organizations, IFAD and governments. The global meeting of the Forum convenes every second February in conjunction with the Governing Council of IFAD, the Fund's main decision-making body. A series of regional consultations lead up to each global meeting, ensuring that the Forum reflects the diversity of perspectives and recommendations gathered from Indigenous Peoples around the world.

The overall process is guided by a steering committee composed of representatives of Indigenous Peoples' organizations from the different regions, representatives of indigenous youth (one per region), the IPAF board, the UNPFII indigenous youth representatives and IFAD. A unique process within the United Nations system, the Forum aims to improve IFAD's accountability, enhance its development effectiveness and exercise its leadership among development organizations. It enables participants to assess IFAD's engagement with Indigenous Peoples, consult on rural development and poverty reduction, and promote the participation of Indigenous Peoples' organizations in IFAD's operations at the country, regional and international levels. These activities help IFAD to implement its Policy on Engagement with Indigenous Peoples and translate the Policy's principles into action on the ground.

After the **2011** Workshop Establishing an IPFI, Indigenous Peoples were engaged through the process of the forum in 29 regional and subregional consultations during preparations for the fifth global meeting of IPFI, which has been held every other year since 2013. In the regional consultations, about 800 participating Indigenous Peoples elected delegates to represent them at global meetings of IPFI, who numbered about 300 in the five global meetings. Overall IPFI has engaged representatives from more than 60 countries. In 2020, due to the pandemic, consultations were held virtually, which provided an opportunity to broaden the participation of Indigenous Peoples, bringing together over 540 representatives of Indigenous Peoples' organizations, institutions and communities; representatives from IFAD-funded projects; members of UNPFII; partners of IPAF and participants from IPAF-funded projects; IFAD staff; and development partners (as observers).

UNPFII has repeatedly recognized the establishment of an indigenous forum as a good practice and recommended that other United Nations entities should follow IFAD in its experience of establishing a genuine dialogue with Indigenous Peoples. Although IFAD has made substantive progress at the international and regional levels, dialogue with Indigenous Peoples at country level needs to be improved.

IPFI has been a key instrument to promote participation of Indigenous Peoples at different stages within IFAD's operations. Together with the synthesis of deliberations and its presentation to the Governing Council, representatives of Indigenous Peoples and IFAD staff and managers agree upon regional action plans for the next two years, which are reviewed at midterm of implementation to maintain the dialogue. At every global meeting of IPFI, a progress report of IFAD's engagement with Indigenous Peoples is prepared by an independent consultant to provide an update on IFAD's work with Indigenous Peoples in terms of the main trends observed, results achieved and activities implemented during the course of the biennium based on the agreed regional plan of actions.

What have we learnt?

- Through the IPFI process, a strong and trusting relationship between IFAD and the Indigenous Peoples' global movement has flourished. This allows the promotion of inclusive, resilient and sustainable rural economies and food systems

within IFAD's mandate. An inclusive engagement approach whereby Indigenous Peoples are key partners of development and not mere beneficiaries has been championed.

- The IPFI network at global, regional, country and grass-roots level, including IPAF partners, has increased the direct participation of Indigenous Peoples at all levels. From the international arena to project level, the network has facilitated policy engagement, participatory designs and M&E systems, the dissemination of the IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples, the documentation of good practices and the involvement of Indigenous experts to support co-creation of development initiatives from the very outset of project design.
- The strengthened partnership with Indigenous Peoples through IPFI has led IFAD to understand and champion Indigenous Peoples' issues and include them in corporate processes such as replenishment Consultations and drafting of the Strategic Framework 2016-2025. During the 2021 Food Systems Summit and key events, IFAD, together with RBAs, played an important role in ensuring full and effective participation and contribution of Indigenous Peoples. During the COP26, IFAD supported the participation of Indigenous Peoples' representatives, and particularly youth, to make their voices heard in IFAD's pavilion and beyond. At the country level, the trusting partnership with Indigenous Peoples and organizations supporting Indigenous Peoples, such as IWGIA, and United Nations agencies, has resulted in successful country policy engagement financially supported by IFAD in 10 countries, for which details are provided in appendix II.

The Indigenous Peoples Assistance Facility

In June 2006, the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) of the World Bank Group and IFAD signed a letter of agreement on the transfer of the Grants Facility for Indigenous Peoples (GFIP), renaming it the Indigenous Peoples Assistance Facility (IPAF). The World Bank transferred resources remaining in the previous programme in the amount of US$415,000, and a contribution of US$625,000 was earmarked for the Facility by Norway.

In September 2006, IFAD's Executive Board approved the transfer of the Facility and its governance structure, as described below. In cooperation with the World Bank and the United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues (UNPFII), IFAD has since set up arrangements for the workings of the IPAF board, composed largely of Indigenous Peoples' leaders who provide strategic guidance and select the best proposals for funding.

The added value in having established the Facility at IFAD lies in the following strategic innovative elements:

- IPAF is a new financial instrument for IFAD whereby the Fund can build a direct partnership with Indigenous Peoples' communities and grass-roots organizations, who design and implement small development projects based on their own values and priorities; and
- IPAF is a listening and learning instrument on Indigenous Peoples' needs, proposed solutions and innovations. It can scout for innovations and pilot projects to open the way for larger projects to be funded through IFAD's loans and grants.

Implementation. The Facility supports the aspirations of Indigenous and Tribal peoples through small grants ranging from US$20,000 to an initial maximum amount of US$30,000 that has increased over the years to reach US$70,000 for the sixth IPAF cycle (2022-2026). Designed and implemented by Indigenous Peoples' communities and their organizations, IPAF projects build on Indigenous Peoples' culture, identity, knowledge and natural resources to foster their self-driven development within the framework of UNDRIP.

Governance. At the global level, the Facility is currently managed by a senior technical specialist on Indigenous Peoples and Tribal issues in IFAD's Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division (ECG), and governed by a board responsible for operations and directions. The board, formed by a majority of Indigenous and Tribal Peoples' leaders, reviews and makes final recommendations on grant awards.

The IPAF board comprises:

- Four Indigenous Peoples' leaders respectively from Africa, Latin America and the Caribbean, East Asia and the Pacific and South Asia;
- A representative of UNPFII; and
- A representative of IFAD.

In 2011, IPAF was decentralized at the regional level and it is currently co-managed by three Indigenous Peoples' organizations: the International Indigenous Women's Forum (FIMI), for Latin America and the Caribbean; the Samburu Women Trust (SWT), for Africa; and the Tebtebba Foundation, for Asia and the Pacific.[36]

Funds are allocated following a call for proposals. All eligible applications are reviewed and rated according to project relevance, feasibility, institutional capacity and

[36] FIMI and Tebtebba have been IPAF co-managers in their respective regions since 2011 while for the African region, the Mainyoito Pastoralists Development Organization (MPIDO), as IPAF co-manager during the third IPAF cycle (2011-2014), was replaced in 2014 by Kivulini Trust and by SWT in 2017.

institutional credibility. In its final decision, the IPAF board ensures a balance of allocation in terms of geographic distribution and gender.

IPAF's resources. Since 2007 IPAF has mobilized around US$12.5 million from IFAD, the World Bank, Governments (Canada, Finland, Italy, Norway and Sweden), foundations (Packard Foundation, Tamalpais, Christensen Funds, Fund for the Development of Indigenous Peoples of Latin America and the Caribbean) and NGOs (International Work Group for Indigenous Affairs).

In response to IFAD's five calls for proposals (2007, 2008, 2011, 2015 and 2018), Indigenous Peoples' communities and organizations in 90 countries submitted more than 4,200 applications. In all, in the first five cycles, 159 projects were financed in more than 45 countries worldwide, for a total of around US$5.1 million. The sixth IPAF cycle (2022-2026) is financed by the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA). The resources initially available for grant financing under this call for proposals total US$2.1million. It is therefore expected that the 2022 IPAF cycle will initially finance around 30 projects in Africa, Asia and the Pacific, and Latin America and the Caribbean.

After 14 years of activities, IPAF has acquired a wealth of knowledge rooted in collective action and efforts. Outlined below are a few highlights of these learnings and good practices, recognizing that there is still a long path ahead and that their effectiveness lies in processes and people:

- Capacity-building and self-determined development can be considerably improved by entrusting indigenous communities with the direct management of resources and funds. Small amounts for small communities can make a big difference, particularly in building capacities and strengthening institutions and organizations
- IPAF project approaches are broad and inclusive, multisectoral and integrated. In fact, projects are guided by a holistic vision in which approaches encompass, combine and connect various issues and dimensions. For example, projects that promote livelihood opportunities, economic development and food security also aim to protect indigenous rights, biodiversity, natural resources, the environment and climate, as well as to facilitate participation in decision-making processes and social inclusion.
- IPAF-funded projects promote ancestral techniques and native assets in a community-based economy, enhancing the livelihoods of Indigenous Peoples and offering sustainable solutions to biodiversity conservation and natural resource management.
- IPAF experiences enable IFAD to sharpen its sensitivity to the issues faced by Indigenous Peoples and to learn lessons on what works in other projects. As a matter of fact, in some cases IPAF-funded projects play an important role during the design of IFAD investments, with project staff participating in consultation and helping define the priorities and solutions proposed by the Indigenous Peoples communities.
- The microprojects financed under IPAF can contribute to an increased awareness of Indigenous Peoples' rights and cultural identity and strengthened Indigenous Peoples' institutions, and can create income-generating activities by building on their assets.
- The involvement and active participation of women in project activities contribute to reducing gender inequality in the communities and promote recognition of the traditional mechanisms of action that women implement for the life and well-being of their communities. Initiatives fostering production and access to markets through indigenous practices

can help improve living conditions in communities, especially in terms of food and nutrition security.

- IPAF has been a flexible instrument in its capacity to adapt to the needs of different institutions at varying stages of development and within different contexts. This flexibility means that the programme can respond to needs that are usually not addressed by other partners or programmes.

IPAF 2022 call for proposals. The 6th IPAF cycle (2022-2026) will focus on supporting Indigenous Peoples in enhancing the resilience of the ecosystems in which they live and depend upon for their livelihoods and in proposing innovative solutions for advancing Indigenous Peoples' conservation and sustainable management of biodiversity for adaptation and resilience to climate change.

While financing microprojects is IPAF's main objective, learning about needs and solutions as assessed by indigenous organizations and communities, and scouting for innovations, is another important pillar of the Facility.

Accordingly, researches on project proposals received by the different IPAF offer an overview of the solutions to rural poverty and sectors of intervention as proposed by Indigenous Peoples' communities and their organizations, these studies are then circulated among IFAD staff seeking for insights on engagement with Indigenous Peoples.

The way forward. Based on lessons learned during the assessments of 14 years of implementation of the Facility, and suggestions from regional co-managers and implementing organizations, for the 6th IPAF Cycle the IPAF board decided to increase the ceiling of the microgrants to US$70,000 (previously US$50,000) and extend the implementation period to three years from the previous two years. This would promote greater sustainability among microprojects, which would be better rooted in the communities.

As IPAF evolves, increasing emphasis will be put on capturing innovations and knowledge in order to scale up best practices through mainstreaming in IFAD's country programmes.

Country policy dialogues

In 2014, IFAD supported the high-level plenary meeting of the General Assembly, known as the World Conference on Indigenous Peoples (WCIP) with a grant of USD 900,000. Half of the resources were required to sponsor the participation of Indigenous Peoples at the WCIP and the rest was used to support the implementation of the WCIP Outcome Document[37]. In partnership with the International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA), the UNPFII Secretariat, and the Inter-Agency Support Group on Indigenous Peoples' Issues (IASG), IFAD supported policy engagement between Indigenous Peoples, governments and UN Country Teams in ten countries for developing national action plans to implement the outcome document of the WCIP and the Declaration on the Rights of Indigenous Peoples.

Country policy dialogues held between 2016 and 2019 to follow up on commitments expressed by States in the Outcome Document were supported in **Cameroon, Democratic Republic of Congo, El Salvador, Myanmar, Nepal, Panama, Paraguay, Peru, Tanzania, Uganda[38]** in partnership with UNDESA, IASG, FILAC, ILC and UN Country Teams.

The objective of the dialogues aimed at: a) enhancing the capacity of Indigenous Peoples in 10 countries to engage in constructive policy dialogues with States and UN Country Teams with a view to developing strategies and initiatives to improve their well-being, economic and social status, and b) enhancing the capacity of national governmental institutions on Indigenous Peoples rights and agree on possible actions and measures needed for ensuring the protection and the respect of Indigenous Peoples rights.

Countries were selected according to the following criteria:

- The significance of their indigenous population and interest of Indigenous Peoples organizations in engaging policy dialogues
- A demonstrated interest by governments in engaging in a policy dialogue with Indigenous Peoples on the implementation of the UNDRIP and outcome of the WCIP
- The UN Country Teams' openness to and interests in the idea of multi stakeholders policy dialogues on Indigenous Peoples.

Key features of the policy dialogues included:

- Leadership by Indigenous Peoples' organisations/networks in the country in cooperation with other relevant international & national institutions (UN Country Teams)
- Tailored to the specific national context
- Responded to the demands and aspirations expressed by Indigenous Peoples in the country
- Building on partnerships established among different institutions and organizations to advance implementation of IPs rights

All policy engagement processes identified and focused on regulatory, policy, or planning issues of common interest to States and Indigenous Peoples and sought to establish or

[37] World Conference on Indigenous Peoples https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/about-us/world-conference.html

[38] Partner indigenous peoples' organizations at the country level: CADPI& CCNIS CADPI &FAPI COONAPIP DGPA NHRC OKANI LAHURNIP CHRO Pacto de Unidad UOBDU

advance in creating permanent mechanisms of consultation between Indigenous Peoples and relevant state institutions as well as other relevant stake holders (private sector).

Below is a short summary of the key results of the policy country dialogues:

The policy engagement processes have become important precedents in the three regions (LAC, Africa and Asia):

- Increased engagement: Indigenous Peoples and governments were able to engage in a dialogue on the operationalization of Indigenous Peoples' rights at the national level;
- Establishment of mechanisms of articulation in the countries between Indigenous Peoples & State institutions and among the Indigenous Peoples own organizations;
- Involvement of relevant ministries contributed to raising awareness among other relevant governmental departments on the issue of Indigenous Peoples;
- Strategic assessments of the situation and opportunities for participation of Indigenous Peoples in decision-making was carried out in collaboration with relevant governmental or UN institutions;
- Strengthened dialogue and cooperation between Indigenous Peoples and relevant institutions, National Human Rights Commissions, Civil Society Organizations, UN Country Teams;
- Involvement of other stakeholders such as the private sector and other non-states actors operating in some of the countries was promoted;
- The first national action plan was launched by the President of El Salvador, which was followed by the approval of a policy in 2019;
- Paraguay developed with Indigenous Peoples guidelines for public policy on Indigenous Peoples;
- In DRC, a global intervention framework on Indigenous Peoples was adopted which was the basis for the current policy submitted to the Senate;
- Strengthened cooperation between Indigenous Peoples and relevant ministries in the country. (Paraguay Ministry of Foreign Affairs, Myanmar: the Ministry of Ethnic Affairs/ Uganda: Ministry of Culture, …);
- Entry points for Indigenous Peoples participation in decision making identified in Myanmar, Nepal, Tanzania, Cameroon and Uganda;
- Strengthened cooperation between Indigenous Peoples and relevant ministries in the country. (Paraguay Ministry of Foreign Affairs, Myanmar: the Ministry of Ethnic Affairs/ Uganda: Ministry of Culture;
- A follow-up and monitoring process of the agreements was set up in Tanzania, Nepal, Myanmar, Uganda, Cameroon;
- Benchmarks of national implementation of Indigenous Peoples' rights were identified.

Lessons Learned

- In country policy engagements, Indigenous Peoples have to lead their processes with the support of UN and institutions;
- IFAD's resources were instrumental to leverage other organizations' resources. In some countries, it was the first time Indigenous Peoples had resources to conduct dialogues among themselves and with the government;
- IFAD can play a leading role support country policy engagement in partnering strategically with other UN organizations;

- Policy engagement requires long term commitment from donor institutions, Indigenous Peoples, UN Country Teams and IFIs;
- Results achieved are at different level according to the political context of the country, sustainability needs to be ensured;
- Knowledge sharing and experiences among Indigenous Peoples from different countries would help advance their processes.

The synthesis deliberations of the fourth global meeting of the Indigenous peoples Forum at IFAD (2019) include a recommendation to IFAD to: *Facilitate policy processes and dialogues at the national and regional levels between Indigenous peoples, governments and the United Nations system to develop action plans or other measures that ensure the promotion and protection of the rights of Indigenous peoples, in accordance with the IFAD Policy on Engagement with Indigenous peoples, the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples, the International Labour Organization Convention 169, and the Outcome Document of the World Conference on Indigenous peoples.*

Country Policy Engagement were conducted as part of COSOPs preparation in Cameroon, Colombia, Honduras, Nepal, Peru, Philippines and Tanzania, trough consultations with Indigenous Peoples and with the support of indigenous experts who led country dialogue consultations with Indigenous Peoples.

In 2021, a country policy dialogue was conducted in the Philippines to discuss with Indigenous Peoples about successes and challenges on the ground to inform the next Country Strategic and Opportunities Programme (COSOP) on the role that IFAD can play in support of Indigenous Peoples in the country. The forum also sought to generate policy and programme recommendations for the Philippine Government, particularly the Office of the Cabinet Secretary and the National Commission on Indigenous Peoples (NCIP).

In June 2022, as part of its country-level policy engagement activities, IFAD has co-organised a mission to Burundi with the Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) at the invitation of the Ministry of National Solidarity, Social Affairs, Human Rights and Gender. The mission conducted a series of meetings with several actors at different levels to discuss the situation of the Batwa Indigenous Peoples in the country. The mission also carried out three field visits to Batwa communities in the Communes of Mpanda and Gitega and organized an information-sharing workshop on the involvement of Batwa in projects funded through climate finance. The UN mission delegation was made aware of a draft National Strategy for the Socio-economic Inclusion of the Batwa for sustainable development 2022-2027, developed by the Ministry of National Solidarity, Social Affairs, of Human Rights and Gender as a reference and orientation document for the socio-economic development of the Batwa people, and was invited to submit its contributions and comments on the Strategy to the Director General of the Ministry. In addition, the mission contributed inputs to the UNCT Common Country Assessment (CCA) draft section on Indigenous Peoples. A road map for country-level activities that can be supported by the Inter-Agency Support Group (IASG) on Indigenous Issues is being developed.

Summary of the synthesis evaluation on IFAD's Engagement with Indigenous Peoples

In 2015, the Independent Office of Evaluation (IOE) conducted a synthesis evaluation on IFAD's engagement with Indigenous Peoples whose objectives were to: (i) identify lessons and good practices for IFAD's engagement with Indigenous Peoples at the project, country and global levels, with the aim of contributing to IFAD's knowledge base on the topic; and (ii)identify key issues for reflection and make recommendations for IFAD's future engagement with Indigenous Peoples.

The evaluation synthesis covered: (i) IOE evaluations (mostly project and country programme evaluations) conducted between 2002 and 2013 (19 project evaluations and eight county programme evaluations); (ii) selected country strategic opportunities programmes (for 14 countries before and after the development of the IFAD policy on Indigenous Peoples); (iii) project designs after the policy in nine out of the 14 countries for which country strategies are reviewed; and (iv) IFAD's activities at global level. Lessons from other development agencies were also reviewed to complement the findings emerging from the review of IFAD's operations and support.

A summary of the main findings on the IOE Synthesis Evaluation is provided below:

- ✓ IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples is considered to be in line with UNDRIP by UNPFII and by representatives of Indigenous Peoples' organizations;
- ✓ Positive aspects of the policy relate to: (i) its proactive nature rather than focus on safeguards; (ii) its holistic approach and comprehensiveness of the principles of engagement; and (iii) the inclusion of the principle of FPIC, considered to be a step beyond "consultation";
- ✓ The policy was found highly relevant to IFAD's overall corporate strategies and to Indigenous Peoples;
- ✓ The principles of engagement laid out in the policy are consistent with IFAD's emphasis on empowerment and various corporate policies;
- ✓ Investment projects have often taken a geographical targeting approach as a first step, and in most cases the population in project areas includes both indigenous and non-indigenous populations. Caution is necessary to ensure that a primary geographical focus does not diminish the focus on Indigenous Peoples' specific issues such as attachment to land and cultural issues.
- ✓ In investment projects, Indigenous Peoples are often "lumped together" with rural youth and women under the label "vulnerable and marginalized". It is also important that differences between women's roles and positions in the Indigenous Peoples' communities and non-indigenous population are addressed in a culturally sensitive manner.
- ✓ Even when a project was supposed to be based on a participatory and demand driven approach, often it was "menu based", with pre-determined activities that limited the project's capacity to identify and respond to the real priorities of Indigenous Peoples' communities. priorities of Indigenous Peoples' communities.
- ✓ The available evaluation findings with regard to the extent of Indigenous Peoples' participation during project implementation are mixed.
- ✓ Beyond the project and country levels, the participation of Indigenous Peoples in IFAD's institutional platforms (Indigenous Peoples Forum) and initiatives (IPAF) has been exemplary.
- ✓ There have been good examples of investment projects for empowerment of Indigenous Peoples particularly those pursuing participatory approaches built on indigenous knowledge, skills, culture and traditional values.
- ✓ Through grant financed projects, IFAD's contribution to the empowerment of Indigenous Peoples and their organizations at different levels has been significant.

- ✓ IFAD has made a significant contribution to advocacy on Indigenous Peoples' issues at the global level.

The IOE synthesis evaluation made five recommendations for consideration by IFAD to further strengthen its engagement with Indigenous Peoples are presented below:

Strategic level

- Recommendation 1: Revisit the main objectives and strategies of IPAF. If IFAD intends to continue supporting IPAF in the medium term, opportunities for increasing and stabilizing funding for IPAF need to be explored, including the possibility of mobilizing supplementary financing through IFAD or catalysing direct contributions to IPAF's regional partner organizations by other financiers.

Operational level

- Recommendation 2: Pay greater attention to key project design elements and provide adequate implementation support (especially for investment projects), ensuring effective participation of Indigenous Peoples throughout, supported by a team member with an understanding of and skills in working with Indigenous Peoples' issues.
- Recommendation 3: Provide guidance on how FPIC can be best operationalized. Clarification is needed on implementation of the FPIC.

Staff awareness and understanding

- Recommendation 4: Enhance staff understanding of Indigenous Peoples' issues.

Knowledge management

- Recommendation 5: Strengthen knowledge management, taking advantage of IFAD's substantial experience, lessons and knowledge on engagement with Indigenous Peoples.

Recommendations of the United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues to IFAD[39]

Recommendations of the UN Permanent Forum on Indigenous Issues to IFAD during its Twenty-First Session (2022)[40]

1. The Permanent Forum takes note of the sixth call for proposals of the Indigenous Peoples Assistance Facility of IFAD, which is focused on advancing indigenous peoples' biodiversity conservation and sustainable management for adaptation and resilience to climate change. The Permanent Forum urges IFAD to facilitate direct access to climate financing to indigenous peoples' communities and organizations through the Facility and the Adaptation for Smallholder Agriculture Programme, and encourages Governments and donors to support those initiatives.
2. The Permanent Forum encourages IFAD to continue its efforts in operationalizing the principle of free, prior and informed consent in its investments, including through the engagement of indigenous experts in project delivery teams.
3. The Permanent Forum requests the International Labour Organization, IFAD and the United Nations Development Programme to prepare a study, in collaboration with indigenous peoples, summarizing the experience of implementing programmes for indigenous peoples on socioeconomic development, focussing on best practices in entrepreneurship and creative industries, and to present it to the Permanent Forum at its twenty -third session, to be held in 2024.

Previous recommendations of the UNPFII[41]

Paragraph Number	Addressee	Session	Area of Work	Status of Implementation
83	IFAD	17	indicators, data disaggregation	Partially implemented
Full Text: *The Permanent Forum congratulates the International Fund for Agricultural Development (IFAD) for its ongoing work with indigenous peoples, including the operationalization of free, prior and informed consent in its funded projects, support for national policy dialogues among indigenous peoples, governments and United Nations country teams and adoption of data disaggregation for indigenous peoples in its revised Results and Impact Management System. The Forum encourages the Fund to develop specific indicators on the well-being of indigenous peoples, to be applied in its funded projects. The Forum urges IFAD to ensure that its high standards and safeguards are applied to its co-funded projects initiated by institutions that invest in large infrastructure.*				
28	Member States, United Nations agencies, Burkina Faso, Mali and the Niger, FAO, IFAD and the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	14	Social development, Culture, Environment	Not accomplished yet
Summary of Recommendation: *The Forum encourages Member States to develop social policies that will enhance the production of indigenous peoples' traditional foods and promote the restoration or recovery of lost drought-resistant indigenous food varieties to ensure food security. The Forum recommends that Burkina Faso, Mali and the Niger, as well as UN agencies such as FAO, IFAD and OCHA, establish a committee aimed at preventing food crises in the sub Saharan region where indigenous peoples reside.*				

[39] **UNPFII Recommendations Database:**
https://esa.un.org/unpfiidata/UNPFII_Recommendations_Database_list.asp
40 Final Report of the Permanent Forum on Indigenous Issues (2022):
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2F2022%2F43&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False
[41] For detailed information on IFAD's implementation of UNPFII recommendations, please access:
https://esa.un.org/unpfiidata/UNPFII_Recommendations_Database_list.asp

Full Text: The Permanent Forum encourages Member States, in cooperation with United Nations agencies, to develop social policies that will enhance the production of indigenous peoples' traditional foods and promote the restoration or recovery of lost drought-resistant indigenous food varieties to ensure food security. In this context, the Forum recommends that Burkina Faso, Mali and the Niger, as well as United Nations agencies such as FAO, IFAD and the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, establish a committee, in full consultation with and with the participation of indigenous peoples, aimed at preventing food crises in the sub Saharan region where indigenous peoples reside. The committee's objective should be to prevent humanitarian disasters and, in particular, to prevent starvation at the same level as the disaster that struck the region in 1973.

26	IFAD	14	Education, Environment	Partially implemented (Ongoing)

Summary of Recommendation: *The Forum expects that IFAD will continue to strengthen its engagement with indigenous peoples in its future work by ensuring engagement at the country level through targeted programmes and capacity-building.*

Full Text: *The Permanent Forum acknowledges IFAD for the implementation of its policy on indigenous peoples and for selecting "Indigenous peoples' food systems and sustainable livelihoods" as the theme of the second global meeting of the Indigenous peoples' Forum at IFAD. The Forum expects that IFAD will continue to strengthen its engagement with indigenous peoples in its future work by ensuring engagement at the country level through targeted programmes, capacity-building for indigenous peoples and project staff and the development of specific indicators on the well-being of indigenous peoples.*

36	IFAD, Member States, UN System, and the Private Sector	13	Collaboration, Economic and Social Development	Not accomplished yet

Summary of Recommendation: *IFAD to convene platforms of dialogue with Member States, United Nations agencies and private sector actors to find solutions to improve the economic empowerment of indigenous peoples consistent with their cultural identity and diversity, as well as sustainable and equitable development. Also, specific indicators pertaining to the well-being of indigenous peoples be systematically adopted in IFAD-funded projects.*

Full Text: The Permanent Forum recommends that the International Fund for Agricultural Development (IFAD) convene platforms of dialogue with countries, United Nations agencies and private sector actors to find solutions to improve the economic empowerment of indigenous peoples consistent with their cultural identity and diversity, as well as sustainable and equitable development. The Forum also recommends that specific indicators pertaining to the well-being of indigenous peoples be systematically adopted in IFAD-funded projects implemented in accordance with article 41 of the Declaration.

33	UNDP, FAO, IFAD, CBD, UNCCD, UNFCCC	12	Environment	Partially accomplished

Summary of Recommendation: *The Forum invites the addressee to convene a workshop on African pastoralism, indigenous peoples' rights and climate adaptation.*

Full Text: The Permanent Forum invites the agencies of the United Nations system, including UNDP, the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and the International Fund for Agricultural Development (IFAD), in cooperation with the secretariats of the Convention on Biological Diversity, the United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa, and the United Nations Framework Convention on Climate Change, as well as other relevant stakeholders, to convene a workshop on African pastoralism, indigenous peoples' rights and climate adaptation.

64	FAO, IFAD	11	Human Rights, Economic and social development	Accomplished through the Food System Summit supporting IPs

Summary of Recommendation: *The Forum recommends that IFAD and FAO support - through studies, participatory methodologies and technical-financial assistance - the food sovereignty and security concerns of indigenous peoples.*

Full Text: The Permanent Forum recommends that FAO and the International Fund for Agricultural Development (IFAD) provide special attention and support to food sovereignty and security concerns of indigenous peoples through thematic studies, the adoption of participatory methodologies, and technical and financial assistance.

67	FAO, IFAD, ILO, UNEP, UNESCO, UNITAR, UN Women, World Bank	11	Culture, Economic and social development	Ongoing

Summary of Recommendation: *The Forum urges relevant United Nations agencies, funds and programmes, to recognize and support shifting cultivation.*

Full Text: The Permanent Forum urges relevant United Nations agencies, funds and programmes, including FAO, IFAD, ILO, UNEP, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the United Nations Institute for Training and Research, UN-Women and the World Bank, to recognize and support this form of cultivation.

24	CBD, UNESCO, ILO, FAO, IFAD, International Land Coalition	10	Environment, Traditional Knowledge, Cooperation	Partially accomplished at IFAD

Summary of Recommendation: *The Permanent Forum welcomes the adoption by CBD on two additional indicators for traditional knowledge, one regarding land use and tenure, the second on the practice of traditional occupations, and urges CBD, UNESCO, ILO, FAO, IFAD and International Land Coalition to cooperate in view of fully operationalizing those indicators.*

Full Text: The Permanent Forum welcomes the adoption by the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity of two additional indicators for traditional knowledge: (a) status and trends in land use change and land tenure in the traditional territories of indigenous and local communities, and (b) status and trends in the practice of traditional occupations, to complement the adopted indicator on status and trends in traditional languages. The Forum urges the secretariat of the Convention and agencies working on these issues, including the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), ILO, FAO, IFAD and the International Land Coalition, to collaborate with a view to fully operationalizing those indicators.

7	IFAD	10	Economic and Social Development, Cooperation	Partially accomplished Ongoing

Summary of Recommendation: *The Permanent Forum welcomes the establishment of an IFAD indigenous peoples' forum and encourages IFAD to promote the participation of indigenous peoples' organizations in country strategies and programme cycles, including in the assessment phase; to use specific indicators for indigenous peoples' well-being in IFAD-funded projects; to improve advocacy in the dissemination of its best practices in terms of development approaches with indigenous peoples at national, regional and international levels.*

Full Text: The Permanent Forum congratulates the International Fund for Agricultural Development (IFAD) on the establishment of an indigenous peoples' forum on 18 February 2011. This is consistent with international standards and, in particular, with the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples. It is also an example of good practice to be followed by other United Nations entities. The Forum encourages IFAD to: (a) actively promote the participation of indigenous peoples' organizations in country strategies and programme cycles; (b) improve the design, monitoring and evaluation of IFAD-funded projects by using specific indicators for the well-being of indigenous peoples and by promoting an independent assessment of such projects by indigenous peoples; and (c) improving its advocacy role in disseminating its best practices in terms of development approaches with indigenous peoples at the national, regional and international levels.

International frameworks on Indigenous Peoples and regional, national and institutional advances

Over the last 20 years, Indigenous Peoples' rights have been increasingly recognized through the adoption of international instruments such as the Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental matters in Latin America and the Caribbean (Escazú Agreement 2021), the American Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (2016), the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (UNDRIP 2007), which followed the Indigenous and Tribal Peoples Convention (No.169, 1989).

Global institutional mechanisms have been created to promote Indigenous Peoples rights such as the United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues (UNPFII) established in 2000, the UN Special Rapporteur on the Rights of Indigenous Peoples (UNSR) in 2001, and the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples (EMRIP) in 2006. Following the adoption of the UNDRIP, formal recognition of the rights of Indigenous Peoples has significantly advanced with the 2015 High Level Plenary Session of the UNGA – World Conference on Indigenous Peoples (WCIP) with the following adoption by GA of the System-Wide Action Plan on the Rights of Indigenous Peoples (SWAP), the 2020 call to action on SWAP by the UN System Chief Executives Board for Coordination (CEB), the adoption of the 2030 Development Agenda including the SDGs and the establishment of the SDG Indigenous Peoples Major Group (IPMG), the Paris Agreement (2015), including the creation of the International Indigenous Peoples' Forum on Climate Change and the Indigenous Peoples and Local Communities Platform (LCIPP) and its Facilitative Working Group (FWG). In 2021, the Food Systems Summit recognized the vital contribution of Indigenous Peoples' food systems with the emerging of a Coalition on Indigenous Peoples Food Systems, just to mention some of the important milestones at the global level[42].

At the regional level, the African Commission on Human and Peoples' Rights and the African Court on Human and Peoples' Rights are leading the way on promoting recognition and respect of Indigenous Peoples' rights in Africa. They have made landmark decisions in relation to Indigenous Peoples' cultural rights and their rights to lands, territories and resources[43]. The African Commission's comprehensive report on Indigenous Peoples in Africa continues to be the major framework for the Commission and other African Institutions on the issue of Indigenous Peoples' rights in Africa[44]. In the ASEAN region, customary tenure and free, prior and informed consent (FPIC) constitute key indicators for responsible investment in food agriculture and forestry and have been gaining recognition.[45]

At the country level, recognition of Indigenous Peoples' rights has advanced in several countries across the globe. Recognition of Indigenous Peoples' rights was included in country constitutions[46] and discussions on recognition of Indigenous Peoples and their

[42] A detailed evolution of the international legal framework is provided in Appendix I
[43] The inter-American human rights system has played a key role in the development of international law on Indigenous Peoples' rights, citing the Declaration, adding value, legal analysis and further legitimizing its contents. To promote respect and protection of Indigenous Peoples' rights by States, the Inter-American Commission on Human Rights uses a variety of instruments: thematic studies and reports, petitions and cases, including friendly settlements, precautionary measures, thematic hearings, confidential requests for information from States, and press releases.
[44] The report of the African Commission's Working Group on Indigenous Populations and Communities can be download at: https://www.achpr.org/public/Document/file/Any/expert_report_on_indigenous_communities.pdf
[45] In 2020, the plan of action of the ASEAN Working Group on Social Forestry (AWG-SF) for the ASEAN Cooperation on Forestry identified two main activities under the theme of Enhancing Forest Management; first, a review of customary and statutory tenure arrangements at the national level, and second, the mainstreaming of the Free, Prior and Informed Consent (FPIC) principle in forestry-related decision-making efforts
[46] Costa Rica, 2015

rights are ongoing in other countries[47]. The elaboration of legislation to operationalize the State duty to consult Indigenous Peoples and the implementation of the Free, Prior and Informed Consent (FPIC) is an ongoing process in several countries in Latin America such as Peru, Colombia, Costa Rica, Guatemala[48] and Honduras. El Salvador has recently adopted a national policy on Indigenous Peoples, which considers the UNDRIP as its framework[49]. Dialogue processes with Indigenous Peoples on public policies are ongoing in Costa Rica and Paraguay[50].

In African countries such as Uganda, the Ministry of Gender, Labour and Social Development is developing an Affirmative Action Program for Indigenous Peoples; in the Republic of the Congo, the Parliament adopted a law for the promotion and protection of the rights of Indigenous Populations and has launched a national action plan for 2022-2025; and in Democratic Republic of Congo, a law on the promotion and protection of the rights of Indigenous Peoples has been adopted and is currently pending endorsement by the Senate. Burundi is in the process of preparing a national strategy for the socio-economic integration of the Batwa for sustainable development. In several African countries, ministries in charge of climate change programmes have taken on board key provisions of the UNDRIP, including on consultation[51].

In Asia, only a limited number of States have adopted legal provisions that recognize Indigenous Peoples' lands, territories and resources and traditional tenure systems. Even where legal provisions exist[52] their implementation is delayed by complex administrative procedures, uncoordinated and understaffed authorities, and contradictory sectorial legislation on land use, such as conflicting provisions on forestry and mining. In Cambodia, a 2009 policy on the registration of the right to use the land of Indigenous Peoples' communities bolstered the 2001 Cambodian Land Law, which had laid the ground for community land titling among indigenous communities[53].

[47] Chile Constitutional Convention, 2021, and Guatemala.
[48] In an historic resolution, a Guatemalan Appeals Court ruled that the government must take into account the right to free, prior and informed consent when granting mining licenses on the lands of indigenous communities.
[49] Política Pública para los Pueblos Indígenas de El Salvador (Public Policy for Indigenous peoples of EL Salvador) , 2017. For the references, the link to the policy is the following: https://derechodelacultura.org/wp-content/uploads/2019/06/Pol%C3%ADtica-para-Pueblos-Ind%C3%ADgenas-MICULTURA.pdf?view=download
[50] Report of the UN Special Rapporteur on the Rights of Indigenous peoples to the UN General Assembly 2017: Implementation of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples and the work of the Special Rapporteur on the rights of Indigenous peoples (https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/224/61/PDF/N1722461.pdf?OpenElement) ;
The Indigenous World 2020 -2021 and 2022 , IWGIA. https://iwgia.org/en/resources/indigenous-world.html
[51] Report of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous peoples to the Human Rights Council : Ten years of the implementation of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples: good practices and lessons learned — 2007-2017. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/233/33/PDF/G1723333.pdf?OpenElement
[52] In the Philippines the Indigenous peoples' Rights Act of 1997, in India, the Forest Rights Act of 2006, in Cambodia, specific provisions have been adopted on Indigenous peoples' rights over lands and natural resources (2009) , In Malaysia, customary law is recognized as a basis for granting land rights in Sabah and Sarawak. In Thailand, the vast majority of Indigenous peoples live in protected areas. Three national laws on natural resource management that entered into force in November 2019 could potentially play a role in addressing the persistent tensions between the authorities and communities living in or adjacent to forests in Thailand.
[53] Report of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous peoples to the Human Rights Council : Ten years of the implementation of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples: good practices and lessons learned — 2007-2017. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/233/33/PDF/G1723333.pdf?OpenElement .

The international legal framework[54] on Indigenous Peoples has been evolving rapidly since the adoption in 1989 of the International Labour Organization (ILO) Convention 169 on Indigenous and Tribal Peoples. A historic milestone for Indigenous Peoples worldwide was the United Nations General Assembly's adoption of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples on 13 September 2007. The Declaration establishes a universal framework of minimum standards for the survival, dignity, well-being and rights of the world's Indigenous Peoples. The Declaration addresses both individual and collective rights. It outlaws' discrimination against Indigenous Peoples and promotes their full and effective participation in all matters that concern them. It also ensures their right to remain distinct and to pursue their own priorities in economic, social and cultural development. Articles 41 and 42 of the Declaration call upon the specialized agencies of the United Nations system to "…contribute to the full realization of the provisions of this Declaration through the mobilization, inter alia, of financial cooperation and technical assistance…", and to "…promote respect for and full application of the provisions of this Declaration and follow up the effectiveness of this Declaration."[55]

The Declaration does not create new rights but rather elaborates on existing international human rights standards through an Indigenous lens. Many of its articles are an extension of binding standards found in various human rights treaties that have been widely ratified and certain provisions, such as those relating to the protection against racial discrimination, reflect customary international law[56].

In addition to the development of international standards, the UN has established several institutional mandates aimed at promoting protection and respect of Indigenous Peoples Rights by Member States, UN Agencies and Funds and other relevant stakeholders, namely the UN Permanent Forum on Indigenous Issues (2000), the UN Special Rapporteur on the Rights of Indigenous Peoples (2001) and the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples (2007).

The UN Permanent forum is an advisory body to the ECOSOC, mandated to discuss and advice the UN system on indigenous issues related to economic and social development, culture, the environment, education, health and human rights. The UN special Rapporteur on the Rights of Indigenous Peoples, which is part of the human Rights Council system of thematic **Special Procedures** and the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples, which provides the Human Rights Council with expertise and advice on the rights of Indigenous Peoples and assists Member States in achieving the goals of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples.

High Level Plenary Session of the UNGA – World Conference on Indigenous Peoples
On 22 and 23 September 2014, United Nations Member States held a high-level plenary meeting of the General Assembly known as the World Conference on Indigenous Peoples, to share perspectives and best practices on the realization of the rights of Indigenous Peoples, including to pursue the objectives of the Declaration. The conclusions of the meeting, reflected in its outcome document, reiterate the commitment of the United Nations system and its Member States towards achieving the ends of the Declaration.
The outcome document contains a series of commitments calling for multifaceted action by a range of actors, first and foremost Member States, but also the United Nations system. Among these is a request that the Secretary-General develop a system wide action plan to ensure a

[54] Annex I provides information on international normative framework on Indigenous peoples.
[55] United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html.
[56] Report of the Special Rapporteur of the Human Rights Council on the rights of Indigenous peoples on the Implementation of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous peoples and the work of the Special Rapporteur on the rights of Indigenous peoples (2017) https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/224/61/PDF/N1722461.pdf?OpenElement

coherent approach to achieving the ends of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples.

The System-wide action plan on the rights of Indigenous Peoples[57]**.** Following months of consultation with Indigenous Peoples, Member States and within the UN system, the Secretary-General shared a finalized system-wide action plan with heads of UN system agencies at the United Nations Chief Executives Board meeting in November 2015, and encouraged concerted efforts to implement the action plan. The primary aim of this action plan is to increase UN system coherence in addressing the rights and well-being of Indigenous Peoples in its work, including in support of Member States, with the ultimate goal of implementing, with the effective participation of Indigenous Peoples, the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples at all levels.

In November 2020, the fifth anniversary of the System-Wide Action Plan on the Rights of Indigenous Peoples, the UN System Chief Executives Board for Coordination (CEB) took the opportunity to revitalize the action plan and strengthen collective and coherent UN system efforts by **endorsing** **a call to action on building an inclusive, sustainable and resilient future with Indigenous Peoples.** Developed through the Inter-Agency Support Group on Indigenous Issues and approved by the High-level Committee on Programmes, the call to action affirms the Executive Heads' commitment to supporting Member States in the promotion, protection and realization of the rights of Indigenous Peoples and redoubling efforts to ensure collaborative and coherent United Nations system action to support the rights and well-being of Indigenous Peoples. The Call to Action aims to:

- Ensure more systematic participation of Indigenous Peoples in United Nations processes and initiatives that affect them;
- Strengthen targeted actions at the country level to support the rights of Indigenous Peoples and learning from good practices;
- Ensure greater accountability and visibility for the action plan; and
- Strengthen the disaggregation of data on Indigenous Peoples to ensure greater visibility of Indigenous Peoples and their situation.

The 2030 Development Agenda and the Sustainable Development Goals
he 2030 Agenda for Sustainable Development sets the global development agenda and impacts on the way the international community will work with Indigenous Peoples over the coming years. The 2030 Agenda has inequalities as its centerpiece. The overall aim of the new Agenda is "to leave no one behind" by "reaching the furthest behind first" and by ensuring that Sustainable Development Goals' DG targets are met "for all nationals and peoples and for all segments of society". As Indigenous Peoples across the world still lag behind on most social, economic and political indicators, they should be at the heart of the implementation of the 2030 Agenda.

The agenda's overarching commitment to promote human rights combat inequalities and "leave no one behind" provides a very relevant framework for addressing Indigenous Peoples' needs in the context of development programming and implementation. To ensure a truly rights based and inclusive sustainable development it remains critical to empower Indigenous Peoples to participate in and monitor national implementation of the goals and targets in order to ensure that they are not being left behind once again and that their rights are respected and protected. At the same time, Indigenous Peoples with their profound knowledge of nature and sustainability have proved that they have a lot to contribute to the 2030 Agenda. Many of the 17 universal and transformative Sustainable Development Goals (SDGs) are relevant for Indigenous Peoples and have direct linkages to the human rights commitments outlined in the UNDRIP.

[57] System Wide Action Plan on the Rights of Indigenous peoples
https://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2016/Docs-updates/SWAP_Indigenous_Peoples_WEB.pdf

The Paris Agreement
Indigenous Peoples are among the first to face the direct consequences of climate change, due to their dependence upon, and close relationship, with the environment and its resources. Climate change exacerbates the difficulties already faced by indigenous communities including political and economic marginalization, loss of land and resources, human rights violations, discrimination and unemployment. On December, 2015, after two decades of climate talks within the UN Framework on Climate Change (UNFCCC), world leaders came to a consensus on a legally binding agreement on climate change, with the aim of keeping global warming below 2°C and reducing carbon emissions across the globe.

Hailed as "historic" and as "a turning point for the world," the deal reached its goal to achieve a legally binding and universal agreement on climate change, yet disappointed many Indigenous Peoples due to its ultimate failure to include legally binding references to protecting Indigenous Peoples rights and their sovereignty. However, the Paris Agreement recognizes the need to strengthen knowledge, technologies, practices and efforts of local communities and Indigenous Peoples related to addressing and responding to climate change, and establishes a platform for exchange of experiences and sharing of best practices on mitigation and adaptation in a holistic and integrated manner. The establishment of the platform marks a critical milestone in the global endeavor to strengthen knowledge, technologies, practices, and efforts of local communities and Indigenous Peoples in addressing climate change.

The Escazu Agreement
Among the most recent developments, it is important to mention the Escazu Agreement (Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental Matters in Latin America and the Caribbean, which is the region's first environmental treaty as well as the world's first agreement with provisions on human rights defenders in environmental matters, an issue of particular importance in the region due to risks for Indigenous rights defenders and other environmental activists. This Agreement is a giant step towards deepening socio-environmental democracy and achieving sustainable, participatory, and just development in the region and it provides a powerful tool to seek justice and redress for human rights violations against indigenous rights defenders. The Escazu Agreement is a giant step towards deepening socio-environmental democracy and achieving sustainable, participatory, and just development in the region. Not only is this the first regional environmental treaty to incorporate specific provisions protecting environmental human rights defenders, but it also includes concrete provisions for advancing rights to information, participation and justice in environmental matters.

In 2021, The UN General Assembly[58] proclaimed the period between 2022 and 2032 as the **International Decade of Indigenous Languages**, which aims at drawing global attention on the critical situation of many indigenous languages and at ensuring Indigenous Peoples' right to preserve, revitalize and promote their languages under the leadership of UNESCO for its implementation and in cooperation with UNDESA[59].

Policies and guidelines on Indigenous Peoples in UN agencies, programs and funds and other intergovernmental bodies. Following the approval of IFAD Policy on Engagement with Indigenous Peoples in 2009, FAO adopted its policy on indigenous and tribal peoples in 2010[60] and in 2012 the World Committee on Food Security endorsed the *Voluntary Guidelines for the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests*, whose section 9, refers to the importance of collective rights to land for Indigenous Peoples and pastoralists[61]. Also in 2012, *UNEP finalized its Policy guidelines on Indigenous Peoples* and GEF adopted its

[58] (Resolution A/RES/74/135)
[59] More Information about the International Decade on Indigenous Languages at: https://en.unesco.org/idil2022-2032
[60] FAO International Treaty on Plant Genetic Resources (2001) and WIPO Intergovernmental Committee on Intellectual Property, Genetic Resources, Traditional Knowledge and Traditional Cultural Expressions (2001).
[61] Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security: https://www.fao.org/3/i2801e/i2801e.pdf

Principles and guidelines for engagement with Indigenous Peoples. UNDP adopted the UNDP and Indigenous Peoples: A Policy of Engagement in 2012, and in 2017 UNESCO adopted its policy on engaging with Indigenous Peoples. Most recently, the Green Climate Fund adopted the Indigenous Peoples Policy (2018), which provides for full and effective engaging with Indigenous Peoples in the design, development and implementation of programmes to be financed by GCF, while respecting their rights.

Other instruments and mechanisms to protect and promote the rights of Indigenous Peoples over genetic resources, traditional knowledge and intellectual property rights have been adopted by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and the World Intellectual Property Organization (WIPO) [62]. UNESCO has adopted two important conventions on Indigenous Peoples' education and culture[63].

In recent years, international financial institutions, such as the World Bank[64], the Inter-American Development Bank[65], the African Development Bank[66] and the Asia Development Bank[67] have updated their safeguards to ensure that their funded projects respect Indigenous Peoples' rights while avoiding adverse impacts and minimizing risks.

In August 2022 the UN General Assembly (UNGA) passed a resolution recognizing the right to a clean, healthy, and sustainable environment as a human right. While not directly referring to Indigenous Peoples, the resolution is very relevant to them.

Milestones in the International Framework on Indigenous Peoples

2021	The United Nations General Assembly proclaims the International Decade on Indigenous Languages (2022-2032)
2021	At the UNFCCC COP 26 in Glasgow, UK, Norway, Germany, US, and the Netherlands, and 17 funders pledged to support Indigenous Peoples, local communities with 1,7 billion US$ citing their proven role in preventing deforestation that fuels climate change
2021	Adoption of the Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental matters in Latin America and the Caribbean (Escazú Agreement)
2021	The Food Systems Summit recognizes the vital contribution of Indigenous Peoples' food systems with the establishment of a Coalition on Indigenous Peoples Food Systems
2020	The UN System Chief Executives Board for Coordination (CEB) endorses a call to action on building an inclusive, sustainable and resilient future with Indigenous Peoples aimed at revitalizing the SWAP and strengthen collective and coherent UN system efforts

[62] FAO International Treaty on Plant Genetic Resources (2001) and WIPO Intergovernmental Committee on Intellectual Property, Genetic Resources, Traditional Knowledge and Traditional Cultural Expressions (2001).
[63] These include the Convention on the Promotion and Protection of the Diversity of Cultural Expressions (20 October 2005) and the Convention for the Safeguarding of Intangible Cultural Heritage (October 2003).
[64]In 2016, the World Bank approved a new set of environmental and social safeguards which replaced its existing operational policy on Indigenous Peoples and which requires borrowing countries to ensure any World Bank-funded project does not harm Indigenous Peoples' rights and includes minimize and/or compensate the project's adverse impacts and risks, including respect free prior and informed consent.
[65] In 2021 the Inter-American Development Bank launched a new Environmental and Social Policy Framework (ESPF), which establishes respect for the rights of Indigenous Peoples and seeks to avoid, minimize and/or compensate the project's adverse impacts and risks. It also recognizes that Indigenous Peoples are particularly vulnerable if their lands and natural resources are affected, or if their culture is threatened.
[66] Currently the AfDB is undergoing a process aimed at updating the Bank's Integrated Safeguard System based on the study on Safeguards and Sustainability Series, Development and Indigenous Peoples in Africa, AfDB, 2016.
[67] The Asia Development bank has developed a Safeguard Policy Statement (SPS) aimed at ensuring that the design and implementation of projects foster full respect for Indigenous Peoples' identity, dignity, human rights, livelihood systems, and cultural uniqueness as defined by the Indigenous Peoples themselves so that they receive culturally appropriate social and economic benefits, are not harmed by the projects, and can participate actively in projects that affect them.

2019 The United Nations General Assembly proclaims the International Year of Indigenous Languages

2019 The Human Rights Council Resolution renewing the mandate of the UN Special Rapporteur on the Rights of Indigenous Peoples requests the Rapporteur to "participate in relevant international dialogues and policy forums on the consequences that climate change has on Indigenous Peoples" and to "undertake thematic research and to develop cooperation dialogue with States, intergovernmental organisations, civil society and other stakeholders on effective and sustainable practices"

2018 Establishment of the Facilitative Working Group of the Local Communities and Indigenous Peoples Platform at UNFCCC COP 24 in Katowice (Poland)

2016 Adoption of the American Declaration on the Rights of Indigenous Peoples by the Organization of American States (OAS).

2015 The UN General Assembly adopts the System Wide Action Plan

2015 21st Conference of Parties of the UNFCCC (COP 21) in Paris establishes a platform that allows 'the exchange of experiences and sharing of best practices on mitigation and adaptation' between Indigenous Peoples, local communities, countries and all other relevant stakeholders.

2014 High Level Plenary Session of the United Nations General Assembly on Indigenous Peoples/World Conference on Indigenous Peoples.

2014 The Under-Secretary-General for Economic and Social Affairs was designated for coordinating the preparation of the action plan after the World Conference on Indigenous Peoples raising awareness of the rights of Indigenous Peoples at the highest possible level, as well as increasing the coherence of the activities of the UN system in this regard.

2013 Global Indigenous Preparatory Conference for the High-Level Plenary Session of the United Nations General Assembly on Indigenous Peoples/World Conference on Indigenous Peoples in Alta, Norway.

2012 Frist session of the UN Forum on Business and Human Rights. The Forum is the world's largest annual gathering on business and human rights with participants from government, business, Indigenous Peoples, civil society, law firms, investor organisations, UN bodies, national human rights institutions, trade unions, academia and the media.

2012 The World Committee on Food Security endorsed the *Voluntary Guidelines for the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests*, whose section 9, refers to the importance of collective rights to land for Indigenous Peoples and pastoralists.

2011 The UN Human Rights Council's adopts the Guiding Principles for Business and Human Rights and establishes the UN Working Group and the Forum on business & human rights.

2009 Adoption of the Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits. The protocol is a significant step in mainstreaming indigenous rights as a cross-cutting issue in international negotiations.

2007 First session of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples. Created by the Human Rights Council, the Expert Mechanism is composed of five experts and provides thematic expertise on the rights of Indigenous Peoples to the Human Rights Council, the main human rights body of the United Nations.

2007 Adoption by the United Nations General Assembly of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples, after a 20-year preparation and negotiation process.

2006 Adoption of the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples at the inaugural session of the Human Rights Council.

2005 The United Nations General Assembly launches the second International Decade of the World's Indigenous People.

2004 Adoption by the CBD COP 7 of the Akwé: Kon Voluntary Guidelines for the Conduct of Cultural, Environmental and Social Impact Assessments Regarding Developments Proposed to Take Place on, or which are Likely to Impact on, Sacred Sites and on Lands and Waters Traditionally Occupied or Used by Indigenous and Local Communities

2003 Formal establishment of the Inter-Agency Support Group at the 2nd session of the UN Permanent Forum on Indigenous Issues.

2001 First annual meeting of the United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues.

2001 Designation by the United Nations Commission on Human Rights of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of Indigenous People.

2000 The African Commission on Human and Peoples' Rights adopts a resolution on the rights of Indigenous Populations/communities in Africa. The resolution provided for the establishment of a working group of experts on Indigenous Populations/communities.

1995 Establishment of an inter-sessional working group of the Commission on Human Rights on the draft declaration on the rights of Indigenous Peoples.

1994 The United Nations General Assembly proclaims the first International Decade of the World's Indigenous People (1995- 2004)

1994 The United Nations Convention to Combat Desertification, in its articles 16(g) and 17(c), calls for the protection of indigenous traditional knowledge, technologies and practices.

1993 The World Conference on Human Rights (Vienna Declaration and Programme of Action) explicitly addresses Indigenous Peoples' rights and calls for the International Decade of the World's Indigenous People (1995-2004), adoption of the declaration on the rights of Indigenous Peoples and the possible establishment of a permanent forum on indigenous issues.

1993 The United Nations General Assembly proclaims the first International Year of the World's Indigenous People.

1992 United Nations Conference on Environment and Development (Earth Summit) results in the Rio Declaration (principle 22), Agenda 21 (chapter 26) and the Convention on Biological Diversity (Article 8(j) and related provisions), which recognize the role of Indigenous Peoples in environmental conservation and call for the protection of traditional knowledge, practice and innovation, as well as benefit sharing.

1990 Entry into force of the Convention on the Rights of the Child, which includes an article on indigenous children (the first specific reference to Indigenous Peoples in international human rights law).

1989 ILO Convention 169 on Indigenous and Tribal Peoples, recognizing indigenous rights over land, identity, internal affairs and development, replacing the earlier Convention 107 (1957). It has been ratified and is in force in 20 countries.

1982 Establishment of the Working Group on Indigenous Populations of the Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities (a working group of experts), to promote international standards on Indigenous Peoples' rights.

1957 ILO Convention 107 on Indigenous and Tribal Populations called for the protection and integration of tribal and Indigenous Populations into mainstream society. It has been ratified by 27 countries, and is still in force in 18 countries.

List of Policies on Indigenous Peoples in UN Agencies, Programmes and Funds and International Financial Institutions'

International financial institution	*Year*	*Policy instrument*	*Mandatory*	*Promote*	*Safeguard*	*Free, prior and informed consent (FPIC)*
AfDB	2022	Africa Development Bank (AfDB) is currently revising its Integrated Safeguard System (ISS), which was first adopted by the Bank in 2014				The current review process seeks to harmonize the ISS with current international standards and peer institutions. As such, the AfDB has invited stakeholders including Indigenous Peoples to provide comments on the proposed draft ISS.
AsDB	2009	Policy Paper Safeguard Policy Statement: – Safeguard requirements 3: Indigenous Peoples	yes		yes	The safeguard policy requires that the consent of affected Indigenous Peoples' communities be obtained through meaningful consultation for the following project activities: (i) commercial development of the cultural resources or knowledge of Indigenous Peoples; (ii) physical displacement from traditional or customary lands; and (iii) commercial development of natural resources within customary lands under use that would impact the livelihoods or the cultural, ceremonial or spiritual uses that define the identity and community of Indigenous Peoples.
EBRD	2019	Environmental and Social Policy: EBRD Performance Requirement 7: Indigenous Peoples	yes		yes	The policy outlines the responsibilities of the client to assess the potential for a project to impact Indigenous Peoples, to engage meaningfully with affected Indigenous Peoples and, under certain circumstances outlined in this PR, to obtain their free, prior and informed consent (FPIC). Additionally the policy lays out client obligations to collaborate with affected Indigenous Peoples in the planning and implementation of measures to avoid, minimise, mitigate and compensate for adverse effects and share project benefits. FPIC of affected Indigenous Peoples is required in circumstances where a project: (i) affects their customary lands or resources; (ii) relocates them from their traditional or customary lands; or (iii) affects or proposes to use their cultural resources.
EIB	2022	The EIB Group Environmental and Social Policy: Standard 7: Vulnerable groups, Indigenous Peoples and Gender	yes	yes	yes	The FPIC process is required where a project: (i) Affects the lands, territories or resources that Indigenous Peoples customarily own, occupy or otherwise use; or (ii) Relocates them from land and natural resources subject to traditional ownership or under customary use or occupation; or (iii) Affects or exploits their cultural resources, whether tangible or intangible, or their ways of life.
FAO	2015	Policy on indigenous and tribal peoples. Second Edition		yes		For projects that involve or affect Indigenous Peoples, FAO will facilitate the inclusion of representatives of Indigenous Peoples in its consultations and programming cycles, in accordance with the principle of FPIC.
GCF	2018 2018	Indigenous Peoples Policy	yes	yes	yes	GCF will ensure and require evidence of the effective consultation and application of free, prior and informed consent through appropriate procedures and in particular through their representative institutions whenever consideration is being given to GCF-financed activities that will affect Indigenous Peoples' lands, territories, resources, livelihoods and cultures or require their relocation.

		The Environmental and Social Policy				The design and implementation of activities will be guided by the rights and responsibilities set forth in the UNDRIP including, of particular importance, the right to free, prior and informed consent, which will be required by GCF in applicable circumstances.
GEF	2012	Principles and guidelines for engagement with Indigenous Peoples	Yes	Yes	yes	The GEF adopts a standard of free, prior and informed consent for GEF-financed projects. GEF Partner Agencies will ensure that project executors document: (i) the mutually accepted consultation process between the project proponent and affected indigenous communities and (ii) evidence of agreement between the parties as the outcome of the consultations. FPIC does not necessarily require unanimity and may be achieved even when individuals or groups within the community explicitly disagree. For other projects, GEF Partner Agencies are required to rely on their systems for consultation with Indigenous Peoples and will ensure that such consultations result in broad community support for the GEF-financed operations being proposed
IDB	2020	Environmental and Social Policy Framework: ENVIRONMENTAL AND SOCIAL PERFORMANCE STANDARD 7 Indigenous Peoples	Yes	Yes	yes	FPIC of the Project-Affected Communities of Indigenous Peoples in the circumstances described in the policy, is required by the borrower of the IDB. FPIC applies to project design, implementation, and expected outcomes related to impacts affecting the communities of Indigenous Peoples.
IFC	2012	IFC Performance Standards on Environmental and Social Sustainability: Performance Standard 7: Indigenous Peoples	yes			For projects with adverse impacts to Indigenous Peoples, the IFC client is required to engage with Indigenous Peoples and in certain circumstances the client is required to obtain their Free, Prior, and Informed Consent (FPIC). The client will document: (i) the mutually accepted process between the client and Affected Communities of Indigenous Peoples, and (ii) evidence of agreement between the parties as the outcome of the negotiations.
UNDP	2015	UNDP and Indigenous Peoples: A Policy Of Engagement		Yes		Consistent with the ILO Convention 169, UNDP promotes and supports the right of Indigenous Peoples to Free Prior and Informed Consultation with regard to development planning and programming that may affect them.
UNEP	2012	UNEP and Indigenous Peoples: A Partnership in Caring for the Environment Policy Guidance November 2012		yes		Stakeholder involvement takes into account the Free, Prior and Informed Consent (FPIC) Principle. This includes not only the lands which are owned by Indigenous Peoples but also those which are and were traditionally occupied and used by Indigenous Peoples.
UNESCO	2018 2021	Policy on engaging with Indigenous Peoples Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention		yes		UNESCO reaffirms its commitment to implement the UNDRIP, and to ensure adequate consultations, the FPIC and equitable and effective participation of Indigenous Peoples where nomination, management and policy measures of international designations affect their territories, lands, resources and ways of life. In the case of sites affecting the lands, territories or resources of Indigenous Peoples, States Parties shall consult and cooperate in good faith with the Indigenous Peoples concerned through their own representative institutions in order to obtain their free, prior and informed consent before including the sites on their Tentative List. States shall demonstrate, as appropriate, that the FPIC of Indigenous Peoples has been obtained, through, inter alia, making the nominations publicly available in appropriate languages and public consultations and hearings.
UN-Habitat	2021	Environmental and Social Safeguards System. Version 3. 6.1.6. Principle 6: Indigenous Peoples		yes		The objectives are to provide minimum requirements to achieve Free, Prior and Informed Consent (FPIC) of Indigenous Peoples where their rights, lands, resources, territories, traditional livelihoods may be affected. Consent refers to the collective support of affected Indigenous Peoples communities for the

					project/programme activities that affect them, reached through a culturally appropriate process. FPIC must be obtained when Indigenous Peoples will be relocating from land or natural resources that they have traditionally occupied, or when their cultural heritage will be significantly impacted.
WIPO	2018 2020	A Guide to Intellectual Property Issues in Access and Benefit-sharing Agreements Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Traditional Cultural Expressions			Access and benefit-sharing is based on prior informed consent (PIC) being granted by a provider of genetic resources to a user of such resources, and on negotiations between both parties to develop mutually agreed terms, in order to ensure the fair and equitable sharing of benefits arising from the use of the resources According to the principle of prior informed consent (FPIC), holders should be fully consulted before their knowledge/ expression/genetic resource is accessed or used by third parties and an agreement should be reached on appropriate terms; they should also be fully informed about the consequences of the intended use. The agreed scope of use may be set out in contracts, licenses or agreements, which may specify how benefits arising from the exploitation should be shared.
World Bank	2016	Environmental and Social Policy for Investment Project Financing	yes	yes	The Bank will require the Borrower to obtain the FPIC of the affected Indigenous Peoples/Sub-Saharan African Historically Underserved Traditional Local Communities when specific circumstances (described in ESS7) are present. In the policy, FPIC does not require unanimity and may be achieved even when individuals or groups within or among affected Indigenous Peoples explicitly disagree. Consent refers to the collective support of affected Indigenous Peoples communities for the project activities that affect them, reached through a culturally appropriate process. It may exist even if some individuals or groups object to such project activities.

Experiences and good practices by other organisations on land tenure and Free Prior and Informed Consent

Land tenure

Lessons from the World Bank currently supporting Indonesia, Philippines, Vietnam, Cambodia, and Lao PDR with the registration of land rights in rural areas, including various forms of technical assistance on indigenous rights to land evidence that:

- **Consideration of the social, cultural and legal contexts of the host country is critical when advocating tenure rights of Indigenous Peoples.** The diversity across the region, including of local indigenous systems of land tenure, is so vast that a one-size-fits-all approach to address and advocate for IPs' rights is difficult. In many countries, the concept of indigenous communities remains sensitive Adopting the culturally and legally accepted terms is critical when advocating rights, both when communicating with governments and communities on the ground.
- **Indigenous Peoples' tenure security can be enhanced even when indigenous land rights are yet to be fully recognized by national laws.** The legal recognition of IPs and their land rights – as well as the extent of such recognition – varies widely

among countries. From advanced, such as in the case of the Philippines, to early stage of developing regulations recognizing customary land rights, such as in Lao PDR, to countries where extensive regulatory framework on customary land rights are in place but are yet to be systematically implemented such as in the case of Indonesia. Still organizations can support governments in the process, as the WB is doing in these countries.

- **CSOs need more support as they play an essential role in legal awareness raising and local-level efforts to secure rights.** Even in countries where indigenous land rights are recognized by law, communities are sometimes unaware of their rights or tend to struggle with the administrative processes to secure them. CSOs can help navigate through administrative hurdles, and assist with access to legal remedies. Interventions should therefore focus on local organization capacity building, while community representatives should be given voice in advocacy campaigns and technical assistance programs.
- **Inter-institutional coordination between national government agencies is often a prerequisite to secure IPs' tenure**. Ultimately, indigenous land rights can only be secured when tenure is simultaneously secured for all stakeholders, including both public and private land holders. Boundaries between indigenous areas, state land, and forest areas are often unclear and need to be clarified in order to protect the remaining indigenous and communal territories while minimizing the chance of land disputes. Conflicting mandates between government agencies, particularly forestry and land registration agencies, hamper this process. WB support to Indonesia and the Philippines to achieve a unified land register and clarify tenure rights in forest landscapes has shown that governments welcome external support to facilitate inter-institutional dialogue and promote an integrated land administration.
- **$1.7 billion could go a long way in protecting the land rights of IPs around the globe.** Current engagements and analytics in the East Asia and Pacific region indicate that significant progress can be made in a variety of country contexts with varying degrees of legal recognition of indigenous land rights. Interventions will only be effective if they cater to national and local legal, social and political contexts, prioritize the agency of local organizations and community representatives, and stimulate inter-agency dialogue and coordination at both national and local levels.

Free Prior and Informed Consent

FAO experience in implementing FPIC in Panama shows that the correct application of the FPIC process facilitates the creation of an intercultural environment conducive to the adoption of innovative agricultural techniques and the valorisation of ancestral agricultural practices, including the rapid increase and diversify their production. Success factors resulted in: i) the use of culturally sensitive methodologies which helped to develop a process of dialogue and implement the project in a horizontal and participatory way based on the priorities and interests of the communities; ii) the creation of a trained inter-agency and multidisciplinary team in charge of FPIC implementation contributed significantly to ensuring the quality of the process; and iii)the broad and permanent participation during the project cycle of all community members ensured that all the demands and needs present within the community were addressed. Finally, FPIC process supported the sustainability of the project that has been ensured by: i) the empowerment of the communities as the result of FPIC; and ii) the presence of resources and skills in the territories, thanks to the strengthening of institutional coordination. Lessons learned from this project generated the following six recommendations for FPIC processes:

- Protect the cultural and ancestral wealth of indigenous peoples and promote the adoption of innovative practices through interculturality;

- Incorporate cultural sensitivity as a basic principle for the implementation of any collaboration with and for indigenous peoples;
- Use a participatory and horizontal approach. The implementation of FPIC must be continuous during all stages of the project, allowing permanent feedback and adjustment of the support actions;
- Incorporate a gender and intergenerational approach. The participation of women and youth in the dialogue process and in the support actions of the project generates greater inclusion and should accelerate the process of change;
- Promote coordination between public institutions and the traditional authorities of indigenous peoples. The formation of public-indigenous bodies allows the dialogue and co-design processes to be sustained beyond the project;
- The empowerment of communities contributes to giving continuity to processes and actions beyond changes in governments.

Lessons on adapting Free, Prior, and Informed Consent (FPIC) to Local Contexts in REDD+ in three experiments in Vietnam evidenced that FPIC has evolved gradually, and is the result of both hard and soft legal norms at international and national levels. Yet, there is a gap between international norms and national practice, due to specific political and economic conditions in each country. How FPIC is translated on the ground depends on political views, government interests, and the local governments' understanding of FPIC. The experience in Vietnam has shown that integrating REDD+ with human rights obligations would avoid duplicating efforts and exploit the consensus that already underpins existing human rights instruments. The findings show that framing FPIC within the human rights and grassroots regulations will provide the added benefit of institutional support to better implement and enforce FPIC. One important lesson emerging from this assessment is that political regimes (e.g., Vietnam's command and control system) may undermine the implementation of FPIC on the ground if interpretations of the elements "free", "prior", and "informed consent" do not adhere to the intentions of FPIC. The unwillingness of the political elite to transfer decision-making power from state to non-state actors has strong implications for access to and control over resources and the understanding of what FPIC means. FPIC should also be treated as a learning process; the information provided should be useful for participants and the ways information is provided should be accommodated with adequate venues and accountable and independent facilitators. Sufficient timing and budget is also required for careful implementation. Consultations take place within a highly dynamic and complex political and socioeconomic context. The assessment of different cases in Vietnam, also shows that no single approach will fit all situations. Informing local communities about REDD+ is a complex and challenging task because of the nature and impacts of REDD+ itself, the range of knowledge needed to respond to it, and the ability of facilitators to ensure that learning processes are both dynamic and accountable. Given the diversity of local socioeconomic settings, FPIC guidelines need to be flexible enough to be adaptable to national and local contexts, where legislation must acknowledge that FPIC is an adaptive learning process focused on enhancing stakeholders' engagement in REDD+.

List of knowledge resources developed by IFAD

- Digital toolbox: Sustainable and resilient Indigenous Peoples' Food Systems for improved nutrition (2022)
- Policy brief: Free, Prior and Informed Consent (FPIC) - Indigenous peoples-driven development pathways (2022)
- How to do note: Seeking, free, prior and informed consent in IFAD investment projects (update, 2021)
- IFAD and Slow Food (2021, 2016)
- Good practices in IFAD's engagement with indigenous peoples (2021)
- Participatory Guarantee System case study report (2020)
- Policy brief: Partnering with indigenous peoples for the SDGs (2019)
- The Indigenous Peoples Assistance Facility (IPAF) - Assessment of the performance of the Fourth IPAF cycle (2019)
- Supporting nutrition-sensitive agriculture through neglected and underutilized species (2019)
- Glossary for Indigenous People (2nd edition, 2019)
- Indigenous peoples' collective rights to lands, territories and natural resources (2018)
- Toolkit: Engaging with pastoralists – a holistic development approach (2018)
- A decade of IFAD's engagement with indigenous peoples (2017)
- The Traditional Knowledge Advantage Indigenous peoples' knowledge in climate change adaptation and mitigation strategies (2016)
- Performance of IPAF small projects Desk review (2015)
- Seeds of innovation: Tapping into the knowledge of indigenous peoples (2015)
- Managing forests, sustaining lives, improving livelihoods of indigenous peoples and ethnic groups in the Mekong region, Asia (2013)
- Findings of four case studies conducted by indigenous people on IFAD-funded projects in Asia and the Pacific - a Regional Overview (2013)
- Indigenous peoples - valuing, respecting and supporting diversity (2012)
- Performance of IPAF small projects: Desk review (2011)
- Learning by working together - Microprojects financed through the Indigenous Peoples Assistance Facility (IPAF) (2010)
- Custodians of culture and biodiversity: Indigenous peoples take charge of their challenges and opportunities (2008)

Proceedings of the global meetings of the Indigenous Peoples' Forum at IFAD
Fifth global meeting (2021)
Fourth global meeting (2019)
Third global meeting (2017)
Second global meeting (2015)
First global meeting (2013)

Country Technical Notes on Indigenous Peoples' Issues
Asia and the Pacific
Bangladesh | Cambodia | India | Indonesia | Lao | Nepal | Pakistan | Philippines | Viet Nam

East and Southern Africa
Burundi | Kenya | Tanzania

Latin America and the Caribbean
Argentina (Spanish) | Belize (English) | Bolivia (Spanish) | Brazil (Spanish) | Chile (Spanish) | Colombia (Spanish) | Costa Rica (Spanish) | Ecuador (Spanish) | El Salvador (Spanish) | Guatemala (Spanish) | Guyana (English) | Honduras (Spanish) | Mexico (Spanish) | Nicaragua (Spanish) | Panama (Spanish) | Paraguay (Spanish) | Peru (Spanish) | Venezuela (Spanish)

West and Central Africa
Democratic Republic of the Congo | Niger (French) | Republic of Congo

Acknowledgments

The preparation of this updated policy was co-led by IFAD and the Steering Committee of the Indigenous Peoples Forum at IFAD and benefited from consultations with Indigenous Peoples' leaders and other experts.

The cross-departmental Policy Reference Group in charge of preparing this policy was led by Antonella Cordone, Senior Technical Specialist, Nutrition and Social Inclusion and Ilaria Firmian, Senior Technical Specialist, Indigenous Peoples, under the supervision of Tom Anyonge, Director (ad-interim) in the Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division. Members of the PRG include: **Jorgen Bengtsson**, Senior Private Sector Finance Specialist - Private Sector Investment, Sustainable Production, Markets and Institutions Division, Strategy and Knowledge Department; **Ndaya Beltchika**, Lead Technical Specialist - Gender and Social Inclusion, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division, Strategy and Knowledge Department; **Federica Cerulli**, Senior Partnership Officer, Global Engagement, Partnership and Resource Mobilization, External Relations and Governance Department; **Shirley Chinien**, Regional Economist, East and Southern Africa Division, Programme Management Department – Regional Focal Point on Indigenous Peoples; **Joanna Feng**, Senior Economist, Research and Impact Assessment Division, Strategy and Knowledge Department; **Alashiya Gordes**, Technical Specialist Environment & Climate M&R, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division, Strategy and Knowledge Department and Technical Specialist, Environment and Climate - Safeguards, Mainstreaming, Compliance and Climate Tracking, Operational Policy and Results Division, Programme Management Department; **Mena Grossman**, Junior Professional Officer - Environment and Climate / Agroecology, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division, Strategy and Knowledge Department; **Pierre Yves Guedez**, Senior Climate Finance Specialist - GCF focal point, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division, Strategy and Knowledge Department; **Harold Liversage**, Lead Global Technical Specialist, Land Tenure, Sustainable Production, Markets and Institutions Division, Strategy and Knowledge Department; **Rikke Olivera**, Senior Global Technical Specialist, Natural Resources Management, Sustainable Production, Markets and Institutions Division, Strategy and Knowledge Department; **Claus Reiner**, Country Director SSTC & KC, Latin America and the Caribbean Division, Programme Management Department –Regional Focal Point on Indigenous Peoples; **Philippe Remy**, Programme Management Department – Regional Focal Point on Indigenous Peoples; **Ann Turinayo**, Country Director, West and Central Africa Division, Programme Management Department – Regional Focal Point on Indigenous Peoples; **Manzi Nadine Umunyana**, Senior Private Sector Finance Specialist - Private Sector Investment, Sustainable Production, Markets and Institutions Division, Strategy and Knowledge Department.

Lorenzo Del Castillo, Consultant - Indigenous Peoples, Climate, Gender and Social Inclusion Division; **Margherita Loddoni**, Consultant - Indigenous Peoples, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division; **Karla Pita Vidal**, Consultant- Indigenous Peoples, Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division provided support to the PRG in the preparation of the policy.

Lola García-Alix, Senior Advisor, Global Governance at the International Work Group on Indigenous Affairs (IWGIA) provided the technical advisory support and **Brett Shapiro** provided editorial support.

The policy benefited greatly from inputs received by the members of the Inter-Agency Support Group on Indigenous Issues and the United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues.